

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ١٣

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية بوروندي.

اصطُحِب السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية

بوروندي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية

العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيار

نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة

الجمعية.

الرئيس نكورونزيزا (تكلم بالفرنسية): إنه شرف

عظيم لي أن أخاطب هذه الجمعية بمناسبة الدورة العادية

الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي معلم هام في

حياة منظمتنا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن

تهانينا الحارة لمعالي السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم

المتحدة، على البراعة والنشاط اللذين أظهرهما في قيادة

منظمتنا. كما نود أن نشي على تفانيه في قضية السلام وفي

خدمة مصلحة شعب بوروندي التي اهتم بها دائما خلال

فتراته الحالكه. واسمحوا لنا أيضا في هذه المناسبة المتميزة أن

نعرب عن امتناننا العميق لمجلس الأمن للأمم المتحدة على

الإرادة الصلبة التي أظهرها في مرافقته لشعب بوروندي

خطوة بخطوة في سعيه إلى تحقيق السلام.

لقد دخل بلدنا للتو مرحلة أساسية من تاريخه. فعلى

الصعيد السياسي، وبعد أكثر من عشر سنوات من الحرب

وبعد فترة انتقالية طويلة، اتفقت الأطراف الرئيسية في

الصراع على إنهاء خصوماتها، وجاءت الانتخابات الحرة

والتعددية والترية والشفافة تتويجا لهذه العمليات الطويلة.

وفي الواقع، في نهاية سباق انتخابي حقيقي، شمل انتخابات

محلية وتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات رئاسية،

اختار شعب بوروندي بأغلبية ساحقة، بهدوء وكرامة،

برنامج ومرشحي حزبي، وهو المجلس الوطني للدفاع عن

الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وكان ذلك

انتصارا لا غبار عليه ولا جدال فيه، أقره واعترف به كل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويمكن من تحقيق جميع تلك التغييرات الهامة للغاية التآزر بين اهتمام المجتمع الدولي، وشجاعة الشعب البوروندي ونضجه، ورغبة الطبقة السياسية في التوافق. ونعرب عن أحر شكرنا لجميع الشركاء الدوليين الذين رافقونا على الطريق الطويل المؤدي إلى السلام. وعلى نحو خاص، نود أن نختص بالذكر المبادرة الإقليمية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والوسيطين المعلم جوليوس ناييري والرئيس مانديلا، والميسر جاكوب زوما، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الإفريقي، والعديد من البلدان الصديقة، وخاصة البلدان التي ساهمت بقوات في قوة حفظ السلام فضلا عن المساهمة بالإمكانيات المالية والسوقية.

إن السلام في بلدنا، على غرار النجاح الدائم لتجربتنا الديمقراطية، يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار في البيئة الإقليمية. وبالتالي نحن نرحب بالجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ونتابع عن كثب ونشارك بنشاط في التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يجري تنظيمه الآن تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بدعم فريق أصدقاء المنطقة.

وإننا متحدون مع قريتنا العالمية. وكل ما يحصل هناك يمسننا. والتحديات التي تواجه السلام والأمن تهازأ بالحدود. وندعو اليوم إلى إقامة شراكة عاجلة لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، فإن الاتفاقية العامة لمكافحة الإرهاب ستشكل، حالما تم إبرامها، صكا قانونيا مبتكرا للتصدي للمسائل التي لم يتم تنظيمها بعد.

ونحن أيضا بحاجة إلى استئصال ظاهرة الاتجار بالمخدرات التي - مع العديد من نتائجها الطبيعية، بما فيها

المراقبين الأجانب العديدين. كما أن الأحزاب السياسية قد قبلت بنتيجة صناديق الاقتراع.

ومن أجل تمكين كل فرصة لتحقيق الوفاق الوطني وإرساء الديمقراطية مرة أخرى، أنشأنا للتو حكومة وحدة وطنية واسعة تتألف من كل عناصر شعب بوروندي، بتنوعاته السياسية والاجتماعية والعرقية والإقليمية، وهي حكومة تتولى فيها المرأة الموقع الهام الذي تستحقه.

ويسرنا على نحو خاص أن نلاحظ التغيير الاجتماعي والعقلي الحقيقي الذي مثله دخول نساء بوروندي المجال السياسي. فاليوم، تشغل النساء ٣٥ في المائة من المناصب في الجهاز التنفيذي. ووجودهن ملحوظ في جميع مؤسسات الدولة. وللمرة الأولى في تاريخ بلدي، ترأس الجمعية الوطنية امرأة وتعمل امرأتان نائبتين لرئيس مجلس الشيوخ. وعلى مستوى الحكومة، تشغل امرأة أحد مناصبي نائب رئيس الجمهورية. وترأس النساء سبع وزارات من ٢٠ وزارة، بما في ذلك مناصب هامة مثل وزارة العدل والخارجية والتخطيط. وأخيرا، تعمل النساء في الإدارات الإقليمية والمحلية.

ويحدو حكومتنا الأمل في أن يساعد هذا الإسهام من مواهب النساء في إدارة شؤون الدولة على تعزيز الديمقراطية بإعطائها صورة أكثر حرارة ومغزى وسلاما.

كما يسرنا أن الروح الديمقراطية المتمثلة في التماسك والوحدة في التنوع أضفت حياة جديدة على المشهد السياسي أصبحت محسوسة أيضا في مؤسسات الدفاع والأمن. وفي الواقع، فإن أعداء الأمس - القوات البوروندية المسلحة السابقة والجماعات المسلحة الملتفة حولها - تم إدماجهم في القوة الجديدة، المعروفة بقوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية لبوروندي، التي تُمثل فيها جميع الأطراف الفاعلة في البلد. وتلك حقيقة نادرة بحيث تستحق أن تبرز.

والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ونود أن نمنح الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي دمرت خلال الحرب وإعادة إدماج المهاجرين والأشخاص المشردين داخليا والجنود المسرحين وضحايا الحرب.

ونعتمد أيضا إعطاء أولوية عالية للتعليم. وبالتالي، عندما تولينا السلطة، قررنا أن نوفر التعليم الأولي المجاني لجميع الأطفال بداية العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وذلك الهدف للتعليم الذي يحظى بالأولوية يتطلب وضع وتنفيذ برامج طموحة وعاجلة لتدريب المعلمين المؤهلين وإعادة بناء المدارس والحصول على مواد تعليمية جديدة.

ولفترة العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، نخطط لتشييد مدرسة أولية واحدة على الأقل لكل منطقة من مناطق التعداد، بإجمالي حوالي ٣٥٠ مدرسة أولية. وسيشمل ذلك تشييد ٨٠٠ فصل دراسي في عام ٢٠٠٦، وتوظيف ٢٠٠٠ معلم جديد واقتناء مواد تدريس بتكلفة تقدر بمبلغ ١٥ مليون دولار. وفي ذلك السياق نفسه، سنحدد أولوية التدريب المهني، وخاصة في المجالات الزراعية والدوائية والفنية والتجارية، بغية التعجيل بتعمير البلد. وبحلول عام ٢٠٠٨، نتوقع أن نبني في كل محافظة مدرسة ثانوية فنية مع عدة شعب وقدرة لاستيعاب ١٠٠٠ طالب على الأقل.

وسيلزم توفير المزيد من الموارد المالية ونعلم أنه يمكننا أن نعول على مساعدة المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح المبتكر للحكومة الفرنسية بإيجاد موارد جديدة لتمويل التنمية عن طريق فرض رسوم على تذاكر السفر بالجو.

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال الصحة. وتعهدت حكومتنا بوضع سياسة لإجراء تحسينات كبيرة في الحصول الشامل على الرعاية الصحية، ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص

عمالة الأطفال وتجارة الجنس والمهجرة غير القانونية - تحول البشر إلى سلع في القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن تشمل مكافحة الإرهاب تعزيز ثقافة السلام. وبالتالي سيكون من المفيد استخدام العقد الدولي لثقافة السلام بغية بناء دفاعات السلام في عقول الرجال والنساء، وخاصة من خلال التثقيف، ووسائل الإعلام والمنظمات القائمة على الإيمان، والبرامج الثقافية الموجهة إلى الأطفال.

كما يشكل الإرهاب إنكارا لحقوق الإنسان. وبالتالي فإننا نرحب بالقرار الرامي إلى إنشاء مجلس لحقوق الإنسان بغية تعزيز احترام تلك الحقوق. وسيمكننا المجلس من إنهاء الشجار الحزبي السائد في لجنة حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، فإن حكومتنا تؤيد موقف الاتحاد الإفريقي.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، فإن حكومتنا ملتزمة باتخاذ التدابير المناسبة لإرساء الحكم الرشيد بجميع جوانبه. ونشير على نحو خاص إلى بناء القدرات، وتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفساد والاحتيال والاحتلاس. وسنكشف قريبا عن إصدار قانون جديد وإنشاء فرقة لمكافحة الفساد.

ونحن ملتزمون بمكافحة الإفلات من العقاب، لأننا نريد أن نسعى سعيا جادا إلى تحقيق العدالة التريهة، ليس ببناء قدراتنا في ذلك المجال فحسب، بل أيضا بإصلاح القطاعات المنشغلة بتلك المسألة. وفي ذلك السياق، نطلب بشكل خاص مساعدة المجتمع الدولي في التعجيل بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة.

وفي المجال الاجتماعي - الاقتصادي، يحدونا الأمل في أن يرسى إنشاء المؤسسات الديمقراطية المنتخبة الجديدة الأساس للشرعية القوية والفعالية في استراتيجياتنا للتعمير

مدغشقر، فخامة السيد مارك رافالومانانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): لم يشترك أحد من الموجودين هنا في أول دورة للجمعية العامة في عام ١٩٤٥. ولا يسعنا إلا أن نتخيل كيف كان الرجال والنساء الممثلون بالأمل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية يحفزهم تصميم راسخ على تغيير العالم وتحسينه. وكانوا مصيبيين في ذلك. ولا ينبغي أن تنتقص عيوب منظمتنا وأوجه قصورها بأي حال من الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في العالم.

فهل نشعر اليوم بنفس الروح التي ألهمت أسلافنا؟ وهل سنشعر لدى انتهاء هذه الدورة للجمعية العامة بأننا قد أدخلنا تحسينا على العالم؟

إننا نرحب بمشروع الوثيقة الختامية. ونرحب أيضاً بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً بشأن مكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات، وخاصة في أفريقيا. ونؤيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان تعزيزاً للديمقراطية في وقت قريب.

غير أن النتائج التي أسفر عنها اجتماع القمة لا توازي تماماً تطلعات أفريقيا. وما ينقصها هو الحافز الذي طال انتظاره والذي من شأنه أن يمكّن جميع الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها، وبث الأمل في شعوبنا، وحفظ توازن الطبيعة، والذي يمكننا من ضمان مستقبل جميع أطفال العالم. ويلزمنا أن نواصل تعزيز جهودنا بتجربة نهج جديدة.

أولا وقبل كل شيء، حان الوقت لتعزيز دور الجمعية العامة. كما أن الوقت قد حان لأن تمثل أفريقيا بشكل أفضل في هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة في مجلس الأمن. وهذه مسألة تتعلق بالعدالة، ولكنها أيضا من

المناعة البشرية/الإيدز، التي يشكل العنصر الأساسي فيها بناء القدرات على الوقاية من الإيدز وعلاجه.

وتشكل إنجازات بلدي، خاصة في المجالات السياسية والأمنية، خطوات هامة في الاتجاه الصحيح. ورغم ذلك، فهي ليست سوى بداية عملية لا بد من توطيدها.

وسوف يتعين علينا بصفة خاصة أن نستأنف أنشطة مكافحة الفقر وأن نستعيد النمو الاقتصادي، وهما تديران ضروريان سوف يتيحان لشعبنا أن يجني عائدات السلام.

ودعم السكان بأكملهم لعملية السلام ولبرنامج النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه. ولكن كيف يمكن للناس أن يشعروا بأن السياسة الجديدة تشملهم إذا كانت أوضاعهم المعيشية لا تتحسن بسرعة؟ لهذا السبب فإن دعم المجتمع الدولي في هذه الفترة الصعبة هو في المقام الأول من الأهمية. ونناشد المجتمع الدولي بشكل عاجل أن يكفل تلبية التزاماته من حيث مستواها ونوعيتها لتوقعات سكاننا الملحة وتجاربها مع التغييرات الديمقراطية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بروندي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بروندي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحِب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية

قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“. إن شعوبنا تطلب أن تتاح لها فرص حقيقية. وهي على حق تماما في المطالبة بأوضاع مواتية تتيح لها الاستفادة بتلك الفرص.

إن عمر منظمنا ٦٠ عاما. وقد تم إنجاز الكثير، على سبيل المثال، في مجال إنهاء الاستعمار وحفظ السلام. ومنذ خمس سنوات حددنا الأهداف الإنمائية للألفية. والآن يجب أن نمضي إلى أبعد من ذلك. فلنضع استراتيجية عالمية حقيقية للتنمية، شراكة استراتيجية ذات رؤية محددة المعالم وأهداف أكثر طموحا.

ذلك أن ما ينقصنا فيما يتعلق بأفريقيا هو رؤية واضحة لمستقبلها. ويمكن أن نرى أن أفريقيا لا تزال قارة فقيرة. ورغم ذلك، فأفريقيا لديها إمكانية الثراء. وقد زودتني الجمعية العامة في دورتها الماضية بفرصة لأن أقترح "خطة مارشال لأفريقيا". وأعرب رئيس وزراء المملكة المتحدة عن نفس الاقتراح كما تكلم رئيس البنك الدولي، السيد بول ولفويتس عن خطة عمل لأفريقيا. فلنطلب إلى المانحين الآخرين أن ينضموا إلى هذه المبادرة.

وينبغي أن تغطي خطة مارشال لأفريقيا ما هو أكثر بكثير من الدعوة إلى إلغاء الديون وزيادة الدعم المالي. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات أفريقيا والخطوات الصحيحة اللازمة لتحقيقها. وينبغي أن ترسم صورة إيجابية لقارتنا وتحدد الدور الذي يمكنها القيام به في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وتبرز العولمة البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية. بيد أنه يلزمنا زيادة الاستثمار في البعد الاجتماعي للتنمية بتحسين الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يفي بتطلعات شعوبنا المشروعة.

ومستقبل أفريقيا بطبيعة الحال يكمن في أطفالها. وينبغي أن تصف خطة أفريقيا كيف يمكن أن نوافق على نقل

ضرورات التنمية في قارتنا. ومن علامات الاهتمام بدولنا وشعوبنا واحترامها أن يكون لأفريقيا صوت مسموع على الصعيد الدولي وأن يُسمح لها بتقاسم المسؤوليات على الصعيد العالمي. فلنضع حدا لاستبعاد القارة الأفريقية. فنحن نريد أن نسهم إسهاما كاملا غير منقوص في المناقشات وفي صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالكيفية التي يعمل بها عالمنا.

وقد ركزت المناقشات في الأشهر الأخيرة على الإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة. وهذه مسألة هامة للغاية. كما أنها مهمة لأفريقيا. ولكننا نطلب إليكم توسيع نطاق المناقشة من أجل تحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه المنظمة في التنمية العالمية على النحو الواجب. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر من مجرد هيئة لإدارة الأزمات، هيئة تعالج الفقر والكوارث وحالات الطوارئ. فلنحوّلها إلى هيئة تبعث فينا الأمل. ولنعمل معا من أجل التنمية والعدل والإنصاف.

وينبغي أن تمثل الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة بداية حقبة جديدة تتاح لنا فيها الفرصة لبناء عالم أكثر رخاء وعدلا وديمقراطية ووعيا بالبيئة، عالم أصلح وأوفر صحة وأكثر مسؤولية واتحادا.

ويلزمنا أن نضع استراتيجيات وخططا تثير الحماس فيما بين الدول وتحتذب آمال شعوبنا المتقدمة. ولن نغير العالم ما لم نتمكن من الحصول على تأييد سكاننا.

يجب أن تعد الأمم المتحدة وأن تعتمد التدابير الضرورية لإقامة عالم أكثر توازنا. فجميع الأزمات، والحروب، وقضايا الأمن والإرهاب، وأوبئة العالم، كلها لها أسباب ملموسة.

وقد أصاب الأمين العام في استشهاده بأحد المقاصد الواردة في ديباجة الميثاق: "وأن ندفع بالرقى الاجتماعي

لنقص الطاقة في أفريقيا. وعلينا ألا ننسى أن الإدارة الرشيدة للمياه ستمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

إن خطة مارشال كهذه ينبغي لها أن تتضمن حماية الموارد الطبيعية ذات الأهمية الحيوية لقارتنا. ولهذا الغرض توجد لدينا رؤيا نسميها "مدغشقر، طبيعياً".

وفي دربان، قبل عامين، أعلنت قرارنا بتوسيع المناطق المشمولة بالحماية في بلدنا إلى ثلاثة أضعاف مساحتها الحالية من أجل ضمان حفظ ما لدينا من تنوع بيولوجي غني وفريد. وقد قررنا رصد ٨ في المائة من الأموال الناتجة عن إلغاء الدين الخارجي لتمويل نظام المناطق المشمولة بالحماية.

إن القارة الأفريقية تشارك بالفعل في حفظ الموارد الطبيعية لأجل العالم، وستضاعف جهودها في هذا المجال.

ويتعين علينا أن نركز على الصناعة الزراعية من خلال خلق مزيد من الفرص لتصنيع المنتجات الطبيعية، وبالتالي، تعزيز القيمة المضافة التي تجنيها بلداننا. وهذا هو النهج الذي تسلكه مدغشقر الآن بدعم من المانحين. وعلينا أن نعزز المبادرات لإقامة نظام تجاري منصف وعادل بين الأمم، كأن نقلل من العوائق التجارية.

وبإيجاز، إن خطة مارشال كهذه ينبغي لها أن تجعل من الجلي أن القارة الأفريقية تستطيع تحقيق الازدهار من خلال تحمل مسؤولياتها. ونحن بحاجة لأن نتحدث أكثر عن مصادر القوة التي نملكها بدلا من مواطن الضعف لدينا. وعلينا أن نتحدث عن قدراتنا الكامنة بدلا من نقص مواردنا. إن العالم يريد أن يستثمر في طاقاتنا الكامنة. فدعونا نجد نهجا جديدا، ونخلق صورة جديدة، ورؤيا جديدة وواضحة لأفريقيا. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال مثل هذه الرؤيا المقرونة باستراتيجية عالمية حقيقية للتنمية.

المعرفة وكيف يمكننا أن نضمن للشباب الأفريقي سبل التزود بالمعارف والخبرات العالمية، حتى لا تبدد الإمكانيات الفكرية للملايين الناس.

إننا بحاجة إلى رفع مستويات محو الأمية. ونحن بحاجة كذلك إلى نظام تعليمي يفي بالمعايير الدولية من حيث النوعية والفعالية - وهو النظام الذي ينمي الروح الخلاقية ويساعد الناس على تحقيق أحلامهم؛ ونظام يحقق الحد الأقصى من أهلية مواردنا البشرية لكي نتمكن من أداء دور هام في الاقتصاد العالمي؛ ونظام يساعد في ملء الفجوة الرقمية بين الأمم.

وإن إنقاذ أطفال أفريقيا يعني أيضا إطعامهم. وفي ذلك الصدد، فإن التغلب على الفقر في أفريقيا هو تحد عاجل، حيث أن الملايين من الناس يتأثرون بهذه الأزمة.

ومدغشقر، بوصفها عضوا جديدا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تحت الجمعية العامة على وضع تلك الأزمة على رأس أولوياتها. ويجب أن نتصرف بسرعة وتصميم.

ويتعين علينا أيضا أن نحسن وضع المرأة. فهي تستحق أن تؤدي دورا هاما في المجتمع المدني في الميدانين الاقتصادي والسياسي.

لقد طلب إلي شخصا مشروع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أن أشاطركم شواغل القائمين عليه. بالفعل، فإن من بين الأشغال اليومية المرهقة للمرأة الأفريقية هو توفير المياه للعائلة. وتأمين الوصول إلى مياه الشرب يحرر المرأة من الأشغال الشاقة، وبالتالي، يحفظ كرامتها. فضلا عن ذلك، فإن مسألة إدارة المياه لا يمكن عزلها عن مسألتها الصرف الصحي والنظافة العامة. والمياه مصدر للحياة ومورد اقتصادي عظيم. إن تطوير الطاقة الكهربائية هو أحد الحلول

اصطحب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لحود (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة، وأن أشكر سلفكم، السيد بينغ، على جميع الجهود التي بذلها خلال فترة ولايته. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على كل مساعيه في سبيل الحفاظ على نزاهة هذه المنظمة العظيمة فضلاً عن تحقيق السلام العالمي.

تتعقد دورة هذا العام للجمعية العامة بعد أيام من الاجتماع الهام الذي عقده قادة العالم، واعتمدوا فيه مسودة تعزز التوجه إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة في محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن في العالم. علاوة على ذلك، فإن هذا الصك يطالب الجميع بالمضي قدماً ببرنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، نظراً للحاجة الماسة إليه.

ويبين ذلك بوضوح، إيماننا بأولوية دور الأمم المتحدة في صون السلم العالمي، باعتبارها تجسيدا لرغبتنا وإرادتنا الجماعيتين، والهيئة المشروعة لحل الأزمات في إطار سيادة كل دولة.

وفي حقيقة الأمر، فإن المخرج الوحيد من هذا الطريق المسدود والخطر هو العودة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على أساس سيادة القانون والعدالة الدوليين واحترام سيادة كل دولة. وفضلاً عن ذلك، فإن مثل هذا النهج الحكيم ينبغي أن تكمله الجهود الجادة والحثيثة لمكافحة

ويجب أن يوحد هذا النهج بين مختلف البرامج والمشاريع المتعددة الأطراف والثنائية، التي بسبب اختلاف هياكلها وأهدافها ومضامينها، تصبح إدارتها عملية معقدة ويتعذر تحديد أوجه التآزر بينها. ويتعين علينا ضمان فعالية تنسيق التنمية، وبالتالي اعتماد مفهوم الملكية في البلد. وقد اتخذنا في مدغشقر مبادرات لوضع برامج وطنية تكون جميع مشاريع المانحين مندمجة فيها.

ويجب أن يهتم العالم باحتياجات أفريقيا، ولكن على أفريقيا أيضاً أن تتحمل مسؤولياتها من خلال تعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون.

إن المناقشات بشأن دور وهيكل الأمم المتحدة الجارية في إطار الذكرى السنوية الستين تتيح لنا فرصة استثنائية. دعونا نقيم هياكل أكثر عدالة وتكون ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات وحقائق العصر. ودعونا نستمد الإلهام من روح مؤسسي منظمنا.

ودعونا نكون أمماً متحدة في روحها، ذات رؤيا واستراتيجية إنمائية من أجل عالم ليس أكثر ديناميكية فحسب، بل أيضاً أكثر توازناً وعدالة ومسؤولية. دعونا نعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود نيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

للسرعة انتشار الإرهاب، نرى أن أسلوب مكافحة هذه الآفة لا يزال سطحيًا وغير قادر على معالجة أسبابها الجذرية.

ولما كان لبنان قد عانى مما لتلك الآفة من عواقب وخيمة، فإنه كان دائماً في الطليعة لإدانة كل الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ذلك أنه لم يقاس - ولا يزال يقاسي - عواقب هذا الشر سوى قلة من البلدان. ولهذا نعرف أن حملة فعالة ضد الإرهاب تتطلب بيئة تعاون بناء على الصعيد العالمي، بعيداً عن الحملات السياسية الدافع، وكمينطلق لتعريف الإرهاب بصورة واضحة، بعيداً عن الخلط المتعمد أو غير المقصود بين حق الشعوب غير القابل للتصرف في مقاومة الاحتلال وبين أعمال الإرهاب اللامسؤولة.

ولذلك، وفي سبيل الانتصار الحاسم في الحرب على الإرهاب، ينبغي استكمال النهج الأمني بأساليب متوسطة وطويلة الأجل، ترمي إلى حل الأزمات السياسية، لحرمان الإرهابيين من كل شرعية. ولهذا فإن التصدي لمشككتي القمع والاحتلال، فضلاً عن دفع عجلة التنمية والتعليم وتحقيق حياة أفضل، سيؤدي بلا شك إلى تقليص المجموعات البشرية التي تغذي التطرف.

إن الشرق الأوسط ما فتئ يشهد منذ عقود صراعات ومنازعات لم تُحل؛ وكانت النتيجة إصابته بجروح الإرهاب المتفرقة. ومن نافلة القول إن صميم الموضوع يبقى كون بعض الأراضي العربية لا يزال تحت الاحتلال، رغم القرارات الكثيرة التي اتخذتها الشرعية الدولية، وقد تم اتخاذ كثير منها في هذا الصرح بالذات - وهي تدعو إلى إنهاء الاحتلال.

إن التنفيذ الفوري لتلك القرارات، علاوة على قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) - الذي يؤكد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي صادرها إسرائيل

الفقر والاضطهاد، وبالتالي استئصال الأسباب الجذرية للإرهاب.

إن أفضل ما يخدم القيم الأساسية لعالم ديمقراطي وعادل هو تعزيز قدرات الأمم المتحدة والوسائل التي بحوزتها، وتعزيز القيم الديمقراطية الداخلية. وينبغي أن تظل هذه المؤسسة أول مدافع عن قيم إنسانية، من قبيل الحرية والعدل والسلام.

إن جوانب التقدم في تكنولوجيا الاتصالات السلوكية واللاسلكية والمعلومات، وهو الطابع الذي تتسم به العولمة، أدى إلى تقليص الحدود الجغرافية فضلاً عن تعزيز الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي، إلى ضرورة انتهاج أسلوب جديد للتصدي لمشاكل عالمنا في العلاقات الدولية. وأصبح "الفتات" المتساقط من الأمم الغنية غير كاف لتلبية احتياجات عالم ثالث، يسعى إلى التغلب من عقاب التأخر وإلى القضاء على الفقر والمرض. وقد انتشرت هذه العلل متجاوزة ثغرة التنمية الكبرى، وهي بمثابة نداء صارخ لليقظة وقنبلة موقوتة، علينا جميعاً أن نحاذر منها.

ولذلك، كان لا بد من الدعوة إلى حوار جدي وعاجل بين الشمال والجنوب بغرض النقل السريع، الميسر لأنواع التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال ولدعم تنمية الأمم الساعية إلى الحداثة. وعلاوة على ذلك، من الأمور الحاسمة تشجيع التعاون والتفاعل بين الدول النامية، عن طريق محافل، كمؤتمر القمة الذي انعقد في برازيليا، في أيار/مايو الماضي، الذي التقت فيه الأمم العربية أمم جنوب أمريكا. ولبنان يتطلع إلى متابعة اجتماعات مؤتمر قمة برازيليا، باعتبار ما للتعاون بين هاتين الكتلتين الجغرافيتين من أهمية.

وفي هذه الحقبة الحاسمة، من المنطقي أن نسأل ما إذا كان التطرف والإرهاب والعنف بلا وازع ضد المدنيين الأبرياء هي نواتج ثانوية لبيئة الانعزال والحرمان. ونظراً

المتحدة في جنوب لبنان عن طريق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) - دور يؤدي للبنان ولصالحه لما يناهز ثلاثة عقود. وإن تشبثنا بوجود هذه القوة ينبثق من التزامنا بالسلم والأمن، بانتظار حل نهائي للصراعات في المنطقة.

وهنا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، العاملة في جنوب لبنان، ولأشكرها على تضحياتها وأنحي إجلالا لأرواح حفظة السلام الذين سقطوا ضحايا.

لطالما قاسى لبنان حروب إسرائيل واحتلالها رغم قرار مجلس الأمن الداعي إلى إنهاء فوري للاحتلال. ومع الأسف، تجاهلت إسرائيل هذا القرار لمدة تتجاوز العقدين. فنشأت بسبب ذلك حركة مقاومة وطنية صامدة للدفاع عن سلامة أراضي لبنان، كما يضمنها ميثاق الأمم المتحدة في إطار الحق في محاربة الاحتلال.

وبالرغم من تمادي جميع الظروف الآتفة الذكر، ظروف الاحتلال والانتهاكات والاعتداءات، وبسبب تقييد لبنان بجميع قرارات الشرعية الدولية - وهو تقييد على أساس تفهم واضح لمطالب المجتمع العالمي - أطلقت حكومة لبنان حوارا داخليا بين كل المجموعات اللبنانية بغية صون وحدتنا وأمتنا واستقرارنا وتعزيز أوضاعنا الداخلية والدولية. ونحن نتطلع إلى المحافظة على هذه العلاقة بالمجتمع العالمي في سبيل تحقيق هذه الأهداف السامية.

منذ إبرام اتفاق المصالحة التاريخي في الطائف، يتمتع لبنان بالاستقرار والهدوء طوال ما يزيد على العقد. وقد استعاد سريعا مكانته البارزة على الصعيد الإقليمي، ودوره الرائد كوطن للتسامح الديني، الذي يعد مثالا يحتذى في حوار الحضارات. فضلا عن أن لبنان تمتع بمستوى غير مسبوق من الانتعاش الاقتصادي، وأصبح قادرا على صوغ وحدة فولاذية في قواته المسلحة ومؤسساته المدنية.

ويحظر إعادة توطين الفلسطينيين النازحين في البلدان المضيفة لهم - يبقى السبيل الوحيد لترع فتيل التطرف وتخفيف الآبار التي ينهل منها. وهذا سيمهد السبيل إلى تسوية شاملة عادلة وسلمية في منطقتنا، على النحو المرتقب في مؤتمر قمة مدريد للسلام، والعمل بمبدأ الأرض مقابل السلام.

ومبادئ السلام هذه، أكدها جميع القادة العرب كخيار استراتيجي في مؤتمر قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢. ومن المؤسف أن هذه المبادرة لا تزال تنتظر اغتنامها لحل الصراعات الإقليمية ولتحقيق تسوية نهائية وسلمية في الشرق الأوسط.

وبانتظار الحل التاريخي للصراع، يثني لبنان على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكل ما تفعله، ويناشد المجتمع الدولي دعم قدراتها بغرض تخفيف أنواع معاناة اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم "المؤقتة".

إن انتهاكات إسرائيل اليومية لسلامة أراضي لبنان واعتداءاتها على سكان جنوب لبنان جعلت هذا الجزء الهام من بلدي بؤرة توتر أخرى في الشرق الأوسط. وخرق إسرائيل للخط الأزرق واستمرار احتلالها لأجزاء من بلدي، إلى جانب سجن أعداد غفيرة من مواطنينا بدون إمكان لجوئهم إلى إجراءات حسب الأصول هما انتهاك واضح للقانون الدولي؛ هذا ناهيك عن أنواع الجور القاتلة التي يواجها مواطنونا في المنطقة المحررة في جنوب لبنان بسبب آلاف الألغام الأرضية التي زرعها إسرائيل خلال احتلالها جنوب لبنان الذي دام عقدين من الزمن.

ولا يزال بلدي يؤيد تسوية سلمية شاملة وعادلة، ومبدأ عدم الاعتداء، واحترام حقوق الإنسان، ويتوق إلى تنفيذ جميع القرارات الدولية تحقيقا لذلك. وفي الوقت الحاضر، لا يسعنا إلا أن نقدر الدور الذي تقوم به الأمم

تمس الحاجة إليها، لصوغ قانون انتخابي جديد يرقى إلى مستوى توصيات اللجنة المفودة من قبل الاتحاد الأوروبي.

هذا، فضلا عن أن الحكومة اللبنانية تتطلع إلى دعم الأمم المتحدة القيم، وتعرب عن امتنان شعب لبنان. وأخيرا، نثني على المتابعة الدقيقة التي يجرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإعادة بناء اقتصاد وطني متين.

ومن فوق هذه المنصة، نعرض نضال لبنان في سبيل الحرية والعدالة وسيادة القانون. لقد كتب على لبنان أن يمشي على هذا الدرب في منطقة أزمنت فيها الصراعات والتراعات عقودا طويلة. وبهذه الصفة آل بها الأمر إلى دفع ثمن باهظ بين حروب واحتلالات واغتيالات. ولكن لبنان ظل صامدا في تفانيه لكل ما هو صالح وصحيح، وكان دوما قادرا على دحر قوى العصيان والدمار.

واليوم، ندين بلحظة انتصارنا لمثابرتنا، ولالتزام المجتمع الدولي تجاه لبنان. ونسألكم أن تأخذوا بأيدينا، مرة أخرى، ونحن نعبر العتبة من الخوف والحرب إلى الأمل والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به منذ لحظات.

اصطُحَب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

المناقشة العامة

خطاب لمعالي الأونرابل نافينتشاندرا رامغولام رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة، شهد لبنان أحداثا مروعة ومشؤومة، كان أحدها اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، الذي شكل أقصى ضربة وجهت له في تاريخه الحديث. وسبب ذلك الاغتيال أحزانا عميقة لأمتنا، وطالت تداعياته كل مكان في العالم. ونرجو أن يتسنى الكشف سريعا وفورا عن نتائج لجنة التحقيق الدولية التي تحقق في تلك الفعلة الشنعاء. ونشكر مجلس الأمن على موافقته على طلب لبنان بتعيين تلك اللجنة.

وعلاوة على ذلك يقدر لبنان الجهود العظيمة التي تضطلع بها لجنة التحقيق في بحثها عن الحقيقة، وسوف يوفر للجنة كل الدعم الذي تحتاجه، حتى نحاكم المذنبين بكل ما يسمح به القانون. وهذا ما يؤكد مدى التزام لبنان والمجتمع العالمي في الكفاح ضد الإرهاب.

وعلى الرغم من عملية الاغتيال البغيضة التي راح ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري وما أعقبها من قلق وانزعاج على المستوى الوطني، تمكنا من إجراء انتخابات مثالية رحب بها معظم المراقبين كعلامة بارزة أخرى في تاريخ لبنان الديمقراطي.

وقد شهدت الأمم المتحدة وموظفو المراقبة الدوليون أن الانتخابات جرت وفقا لأعلى المعايير. وبناء على ذلك، شكّلت حكومة وحدة وطنية أخذت على عاتقها مهمة المعالجة الفورية لشؤون لبنان الداخلية والخارجية، في إطار الحوار الجاد الذي يستهدف التوصل إلى توافق آراء وطني، والحفاظ على ما ننشده جميعا، ألا وهو استقرار لبنان ووحدته الوطنية.

والحكومة اللبنانية الجديدة عازمة على الاضطلاع بخطة إصلاح شاملة تضم كل الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية، وكخطوة أولى، أنشأت هيئة وطنية استشارية

والخوف والمرض والمجاعة والفقر. وكان مواطنو العالم شهدوا على الوعود الواعية التي تعهدنا بها في تلك الوثيقة. وهم الآن ينتظرون بشغف ليروا نتائج ملموسة. والمطلوب منا، إذن، أن نسخر إرادتنا السياسية الجماعية، لتعبئة الموارد اللازمة للوفاء بتلك الوعود.

وينبغي للشمال الثري والقوي أن يساعد البلدان الأقل حظاً والتي تحتاج إلى مساعدة تعينها على الانطلاق في فلك النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام الذي لا رجعة فيه. والجنوب، من جانبه، عليه أن يكرس طاقته ويتحلى بروح خلاقية، وهو ينخرط في جهد مشترك لتحقيق التنمية الاجتماعية وأمن البشر.

إن روح الفريق والشراكة التي أسفرت عن النتيجة الناجحة للقمة العالمية للأمم المتحدة، ينبغي أن تسمح لنا باعتماد فكر جديد يضع مصالح شعوبنا وأمنها ورفاهها في مركز سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي لا يمكن إنجازه بدون تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي جهودنا للأخذ بأسباب التنمية التي محورها الإنسان، علينا أن نشجع على معالجة القضايا الوطنية وعبر الوطنية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على رفاه الناس. وانتشال الشعوب من الفقر المدقع ومنحها الوسائل اللازمة لكي نعيش حياة منتجة، هما خير ضمان للاستقرار الاجتماعي المتواصل وطويل الأجل، والذي بدوره سيضمن الرخاء والسلام الدولي. وبالتالي لا بد من أن يظل خفض الفقر والقضاء عليه في صلب كل جهود إنمائية تستهدف التوصل إلى نظام عادل ومنصف. واتساقاً مع تقاليدنا الديمقراطية، وقبل ثلاثة أشهر لا أكثر، صوت شعب بلدي بأغلبية ساحقة لصالح تغيير الحكومة. وقامت حكومة بلدي، بعد استلام مهامها مباشرة، بصياغة استراتيجيات للتنمية على أساس

اصطُحِب الأونرابل نافينتشاندرامامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أيها سرور أن أرحب بمعالي الأونرابل نافينتشاندرامامغولام، رئيس وزراء موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفدي، وباسم حكومة وشعب جمهورية موريشيوس، أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين. ونحن على ثقة بأنكم ستتمكنون من الاضطلاع بالمسؤوليات المعهودة إليكم. وأريد أن أؤكد لكم، كما فعلت أثناء اجتماعنا هذا الصباح، كامل تعاون وفدي خلال فترة ولايتكم.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وتقدير وفد بلادي للسيد جان بينغ، ممثل غابون، على الطريقة البارعة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبصفتنا أفارقة، نفخر بقيادته المثالية.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود الدؤوبة والمتفانية التي يبذلها الأمين العام، كوفي عنان، في قيادته للمنظمة في هذه الأوقات الصعبة.

إن أول كلمات يبدأ بها الميثاق - "نحن شعوب الأمم المتحدة" لها مدلول ساحق. فهي تعني ضمناً أن الشعب ينبغي أن يكون المستفيد الأول من كل قرار نعتمده وكل برنامج نطلقه. وبينما ننخرط في هذه المناقشة، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا حقاً قد وضعنا الشعوب في صلب كل مداولاتنا وأنشطتنا. وهل قمنا بما يكفي لضمان أن يستفيد الناس العاديون، الرجال والنساء، الصغار والكبار، من كل مبادراتنا وأعمالنا، جماعات وفرداً؟

يوم الجمعة الماضي، وباعتماد الوثيقة الختامية، جدد زعماء العالم تعهدهم بإنقاذ البشرية من ويلات الحرب

وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبطالة وتدهور البيئة أموراً تسبب خسائر فادحة للعديد من البلدان الأخرى، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لذلك، فإن وفد بلدي يقدر عزم المجتمع الدولي على معالجة هذه القضايا، كما يشدد على ضرورة تنفيذ التدابير المناسبة في وقتها المناسب.

وعلى الرغم من الجهود المهمة التي أسفرت عن تحقيق السلام في عدة أرجاء من أفريقيا، مازالت هذه القارة تعاني من الصراعات العنيفة والأزمات الإنسانية. ومن الضروري معالجة مخنة المشردين عاجلاً، ولا سيما النساء والأطفال منهم، في حالات الصراع تلك وفي مخيمات اللاجئين. ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية تعزيز التدابير لحماية الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال، خلال الصراعات المسلحة وبعدها.

وفي منطقتنا، ما زالت موريشيوس منخرطة بنشاط في عملية المصالحة في جزر القمر. إننا الآن بصدد تنسيق التحضير لاستضافة مائدة مستديرة للمانحين لجزر القمر في وقت لاحق من هذا العام. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية هذا الاجتماع. وإننا نحث مجتمع المانحين على المساهمة في هذه العملية لمصلحة شعب جزر القمر.

إن الحالة في الشرق الأوسط تشهد بعض التقدم الملموس. ونحن نرحب بعملية الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة الغربية، كما نشيد بجهود رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الرامية لإيجاد حل سلمي وطويل الأمد لهذا الصراع. وإننا نناشد الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني المضي قدماً في تدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها، من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

وفي ما يتعلق بالعراق الذي يسقط فيه المدنيون الأبرياء ضحايا للعنف يوميا، لا بد من توفير الدعم اللازم

فرضية أنه يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية في خدمة الشعب، ولا سيما الفقراء. وإن المبدأ الأساسي لسياسة حكومة بلدي هو منح الأسبقية للشعب. وتؤمن حكومة بلدي أن أكبر مساهمة ممكنة من الشعب في عملية التنمية هي أفضل ضمان لنجاح أية استراتيجية إنمائية.

وإن أول قرارين اتخذتهما حكومة بلدي، وهي واعية بما سبق، كانا توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ليعطي النقل المجاني بالنسبة للطلبة والمسنين وكذلك إعادة معاشات الشيخوخة لكل المواطنين. وهدف حكومة بلدي الأساسي هو جعل الاقتصاد يعمل من أجل الشعب، وليس جعل الشعب يعمل من أجل الاقتصاد.

ويؤمن وفد بلدي بأن مساعدة الدول النامية عبر الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم. غير أن هذا ليس سوى بديل وليس حلاً. فالمساعدة دون تجارة لن تكون غير مستدامة فحسب، ولكنها في الحقيقة ستحبط نفسها بنفسها. ومن المعروف أن التجارة محرك النمو الاقتصادي والتنمية وستبقى كذلك. وما زالت البلدان النامية تواجه المعوقات في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. والحوافز الجمركية وغير الجمركية في البلدان المتقدمة النمو، مع عدم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بشأن تمويل التنمية وتخفيف الديون بالنسبة للبلدان النامية، تزيد الحالة تعقيداً. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يظهر الإرادة السياسية اللازمة لضمان أن تأخذ جولة الدوحة الإنمائية حقا في الحسبان تلك الاهتمامات، حتى تحقق نظاماً تجارياً منصفاً وعادلاً لمصلحة شعبنا.

ويرحب وفد بلدي بالاهتمام الخاص الذي أعارته مؤتمر القمة العالمي للاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وبينما أحرزت عدة بلدان عبر العالم تقدماً مهماً في إخراج شعوبها من الفقر، مازال الفقر والجوع والأمية والأمراض المعدية

أما بشأن إصلاح مجلس الأمن، فأود أن أشير إلى الكلمة التي ألقيتها في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والتي أكدت فيها على موقف موريشيوس بشأن هذه القضية. لدينا فرصة لا نظير لها للإصلاح الموضوعي ويجب ألا نضيعها. ومن اللازم أن تجد أفريقيا والهند، وهي أكبر ديمقراطية في العالم، مكانهما في تلك الإصلاحات. وينبغي أن يعكس إصلاح مجلس الأمن الواقع الجغرافي السياسي الحالي من أجل الاستجابة لتطلعات سائر شعوبنا.

إن الأمم المتحدة منتدى حيوي يمكن أن تسمع فيه الدول صوتهما، كبيرها وصغيرها، غنيها وأقلها غنى. كما أنها تمنح إطارا للعمل الجماعي على أساس الشراكة بتوافق الآراء والتفاهم المتبادل. وأود أن أعيد تأكيد الدعوة التي وجهتها، بصفتي رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، إلى أصدقائنا وشركائنا خلال الدورة الاستثنائية المعنية بتمويل التنمية، لكي يستمروا في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطبيق المناسب والفعال لاستراتيجية موريشيوس.

والتعاون الإقليمي وسيلة مهمة لتنمية وتقوية اقتصاد البلدان النامية. وتحقيقا لهذا الهدف، أحرزنا تقدما متواضعا لكنه مشجع يتعلق بالتكامل الإقليمي. وتنتهج موريشيوس سياسة تكامل نشيطة عن طريق المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، ولجنة المحيط الهندي، ورابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي. وبينما تظل العلاقات مع شركائنا التقليديين الإنمائيين والتجارين تحتل مرتبة الصدارة في السياسة الخارجية لموريشيوس، ننوي اتخاذ تدابير قوية في اتجاه تطوير شراكات استراتيجية مع الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وفي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومع بلدان أمريكا اللاتينية.

بغية ضمان خلق مناخ يمكن أن يعيش فيه الشعب العراقي في سلام وأمان.

لقد استغضت بالكلام عن الإرهاب في الكلمة التي ألقيتها بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى. وأود أن أعيد التأكيد على التزام بلدي بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي لمكافحة كارثة الإرهاب التي تخلف أثرا مباشرا وغير مباشر على حياة الأشخاص العاديين والأبرياء.

وفي الوقت الذي يوجد توافق عالمي في الآراء على ضرورة بناء عالم أكثر أمنا، فمن دواعي الأسف الشديد أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ أخفق في تحقيق نتائج حاسمة. إن انتشار الأسلحة النووية يشكل خطرا جسيما يتمثل في سقوط المواد الانشطارية في أيدي غير آمنة. وإن هذه الإمكانية لأرهب من أن نتوقعها. فلا يمكن أن نتصور الدمار الذي يمكن أن يسببه ما يسمى بالأسلحة النووية منخفضة القوة.

وتؤيد موريشيوس الإزالة الشاملة لكل الأسلحة النووية في نهاية المطاف على أساس نظام لترع السلاح يكون شاملا وغير تمييزي. وحتى تبرهن موريشيوس مرة أخرى عن التزامها الكامل بعدم الانتشار وبالسلام والأمن الدوليين، فإنها وقعت مؤخرا البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب موريشيوس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في نيويورك بشأن وضع صك دولي ملزم سياسيا يتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مما سيساعد لا محالة على مكافحة المتاجرة غير المشروعة في تلك الأسلحة. ويشكل هذا خطوة مهمة في ضمان عيش شعوبنا في عالم أكثر أمانا.

طرقا جديدة لتحقيق أهدافنا في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد نرحب بإسهام الأسرة الناطقة بالفرنسية في ذلك العمل المشترك.

(تكلم بالانكليزية)

من هذه المنصة بالذات قبل ٣٧ سنة، عندما انضمت موريشيوس إلى عضوية الأمم المتحدة في ١٩٦٨، دعا السير سيووساغور رامغلام، الذي كان حينئذ رئيس الوزراء وأب أمة موريشيوس، دعوة حازمة إلى إنشاء عالم آمن ومستقر وعادل:

”الرجال ذوو النية الطيبة يحاولون دوماً أن يتخلصوا من اللامساواة والخوف ويتطلعون إلى شغل مكان تحت الشمس“ (A/PV.1643، الفقرة ١٠٠).

واليوم فإن هذه التطلعات أكثر صحة مما كانت في أي وقت مضى، إذ تنخرط أسرة الأمم في البحث عن التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف والحرية في الحياة في ظل الكرامة. توفير هذه الحريات للبشرية لا يزال الهدف الرئيسي للأمم المتحدة.

بهذه الروح أود أن أعلن أن حكومة بلدي التزمت في مبادرة كلينتون العالمية بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الفقر والتنمية يكون توجهه تحقيق النتائج.

واليوم، إذ تحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، لنسع لنصبح ما كان يقصد بنا أن نكون دائما - هيئة تمثيلية حقا، هيئة ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، نعمل دفاعا عن رفاهتها ونهوضا بمصالحها في المقام الأول. يجب أن يبقى ذلك هدفنا الثابت، وتتعهد موريشيوس بأن تؤدي دورها الكامل في هذا المسعى النبيل.

واسمحوا لي أن أعيد التأكيد أمام الجمعية على ادعائنا السيادة المشروعة على أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك جزيرة ديبغو غارسيا التي فصلتها المملكة المتحدة عن أراضي موريشيوس قبل استقلالنا، منتهكة بذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ والقرار ٢٠٦٦ (د-٢٠) لعام ١٩٦٥. وإن سكان أرخبيل تشاغوس الذين شردوا من الجزر يناضلون من أجل حقهم في الرجوع إلى مسقط رأسهم. وإننا نؤكد مجددا مناشدة الأمم المتحدة لكي تستأنف المناقشات معنا من أجل الوصول إلى تسوية مبكرة لهذه القضية. وبالمثل، ندعو الحكومة الفرنسية إلى أن تسرع وتيرة عملية تسوية قضية السيادة على جزيرة تروملين بواسطة الحوار بروح من الصداقة والثقة، اللتين ميزتا علاقتنا دائما.

(تكلم بالفرنسية)

وهنا أود أن أقول بضع كلمات بالفرنسية لكي أبين تمسك بلدي بالثقافات واللغات على اختلافها واحترامه لها. وقد ترك لنا التاريخ بعضا من هذه اللغات، بما فيها الفرنسية.

خاض الناس الكفاح طيلة التاريخ ليحيوا حياة أفضل، ولكن البشرية لا تزال تعاني. ومن سوء الحظ أن ذلك يصدق على البلدان النامية، وبلدان القارة الإفريقية على وجه الخصوص. إن بزوغ فجر الألفية الثالثة شاهد التوسع في مشاريع المساعدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لتحسين مصير الضعفاء والفقراء. ونحن ملتزمون بتخفيض الفقر المدقع والمجاعة بحلول ٢٠١٥.

وتشارك المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، كما أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في مؤتمر قمته في واغادوغو، في ذلك الكفاح العالمي. نحن بحاجة إلى أن نعيد تكوين أنفسنا وأن نبعد عن المسار المطروق وأن نجد

بسيادة الله وبحرية الإنسان وكرامته. وشعارنا الوطني - السلام والعدالة - يرمز إلى واقعنا وحلمنا. والمثل العالمية التي استلهمها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة هي المثل التي حفزت على الإعلانات الرفيعة في دستور أمي. إن ميثاق الأمم المتحدة علمنا حقيقة، كأها منقوشة على لوح من الحجر، وهي أنه بينما ينأى البعض ليحلموا فإنه يجب علينا أن نحلم بتغيير العالم إلى الأفضل.

ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين نقبل على نحو قطعي نقطة الارتكاز التي تدور حولها الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، أي إيجاد عالم أكثر سلماً وازدهاراً وديمقراطية، واتخاذ تدابير ملموسة لمواصلة إيجاد الطرق لتنفيذ استنتاجات مؤتمر قمة الألفية واجتماعات رئيسية أخرى للأمم المتحدة من أجل توفير حلول متعددة الأطراف للمشاكل التي تمس وتعلق بالتنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الأمم المتحدة.

ومع ذلك فإن الوثيقة الختامية، على الرغم من أنها يقينا مجموعة مدونة ويفترض أنها تحظى بتوافق الآراء، تقصر عما تتطلبه حقاً هذه الأوقات غير العادية المتسمة بالتحدي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إن الأمم الأكبر والأقوى يستحوذ عليها خوف غير معقول يكبحها، في تلك الأثناء، عن أن تكون منصفة على نحو معقول. والدول-الأمم الأقل قوة وتلك الصغيرة والضعيفة دولياً تصطدم على نحو جماعي بطهارة تعتقد على نحو غير مناسب بأنها أقوم أخلاقاً من الآخرين، وهي طهارة تقيد تلك الدول عن معرفة أو فهم معنى الطهارة حتى داخل أنفسها.

وهكذا ينشأ فتور كريبه. وفي هذه الأثناء، هناك حولنا جميعاً مهرجان من الشقاء، عيد المدافع. شخص من منطقة البحر الكاريبي حائز على تقدير خاص بسبب نبوغه

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب الأونرابل نافينتشانندرا رامغلام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب الأونرابل رالف ي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام، وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية، في سان فنسنت وجزر غرينادين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام، وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سان فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب الأونرابل رالف ي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام، وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سان فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني سروراً كبيراً أن أرحب بدولة الأونرابل رالف ي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سان فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غونسالفيس (سان فنسنت وجزر غرينادين)

(تكلم بالانكليزية): تتزامن الذكرى السنوية الستون لإقامة الأمم المتحدة مع الاحتفال بالسنة الخامسة والعشرين لاستقلال بلدي. وديباجة دستور سانت فنسنت وجزر غرينادين تعيد التأكيد على أن أمتنا تقوم على الاعتقاد

يحدث ذلك في أي وقت من الأوقات. ومع ذلك، فإن ذلك الارتباط المعزز يولد، ولذلك ما يبرره، نفاد صبر كبيراً في صفوف الناس الأكثر حرماناً. يجب القيام بالتكيف الاقتصادي بسرعة أكبر. الزمن هو جوهر الأمر، ولكن تلك السرعة ذاتها تولد الاضطراب الاجتماعي - الاقتصادي الذي يوجد صعوبات كبيرة للإدارة السياسية.

تتطلب هذه التحديات العميقة اتخاذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك قدر أكبر من المساعدة الرسمية للتنمية، مساعدة تقدم بسرعة أكبر، ونظام منصف في التجارة الدولية، وإحلال السلام الدولي القائم على مبادئ القانون الدولي التي تمت تجربتها واختبارها، والإصلاح المناسب للأمم المتحدة والمؤسسات المقترنة بها، وسكان أكثر تسامحاً وثقافة في العالم أجمع. ولكن يجب علينا أن نشرع في القيام بذلك فوراً باقتناع وعزم وتضامن وكرامة. والبديل هو رؤيا نبوية الآن.

ولا يمكن تبرير الإرهاب بأية صعوبات أو شذائذ أو أزمات. فالإرهاب يصيب الفقراء والمحرومين كثيراً جداً. ويجب أن تستمر الشعوب والأمم المتحضرة في مقاومة همجيتها على المستوى الدولي. ويجب ألا يُترك حيز للإرهاب.

إن لدولة صغيرة متعددة الجزر مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين عدداً من الاحتياجات الخاصة. ولذا فإن ما يشجعنا هو الاعتراف الجماعي من طرف سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة وعوامل ضعف. كما أن ما يثلج صدورنا هو إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بالاستجابة لتلك الاحتياجات الخاصة وعوامل الضعف. فالعديد من الالتزامات بقيت حبرا على ورق في استراتيجية موريشيوس التي اعتمدها الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج

في الشعر يخبرنا بأن وجوه الرجال والنساء متوترة وقلقة. كثير من الأشخاص، إن لم يكن معظمهم، يصبحون شاكين، بل ساحرين من الجهود الكبيرة التي يبذلها زعماء العالم. وبدلاً من ذلك، فإنهم يبحثون عن نعمة مدهشة تجعل الأعمى بصيراً وتنقذ البائس. وخلال قطع المشوار تصبح عظمة الاعتقاد متحولة، لدى كثير جداً من سكان العالم، إلى تطرف المعتقد. عقل الإنسان لا يستطيع أن يسير تماماً، من هذا الجانب من الخلود، غور الشر الذي يولده التطرف. هذا لغز مستمر في أوقاتنا يجب علينا، في هذه المدينة الدنيوية، وسط كل قيودنا ووجوه ضعفنا، أن نسعى إلى تناوله على نحو سليم بكل إمكانياتنا ووجوه قوتنا، ولكن بدون أمتعة الاستعمار الاقتصادي والعسكري والثقافي.

إن الاستعمار الاقتصادي يكتم الفم بالطعام الذي يأكله من أجل الحياة وبالتالي يوجد الاستياء في نفس ذلك الفم الذي يأكل، وعلى نحو أكبر بين الذين لا يتلقون الطعام ليأكلوه. الاستعمار العسكري يولد المقاومة المسلحة التي لا يشكل الانتصار فيها سوى توقف في لا دوامها. الاستعمار الثقافي يشوه العقل، ولكن في نفس ذلك التشويه تنبت بذرة رفضه وترهر وتحمّل ثمراً مرّاً وحتى شوفينياً. والحلول المفترضة للأقوياء أظهرت تاريخياً أنها أوهام. ومن الأكيد أنه لا بد من أن يوجد طريق أفضل. لقد علمنا ذلك نيلسون مانديلا. نحن، مجتمعين، العالم؛ نحن المستقبل. ولكن من كل الأوقات لا نملك سوى انتهاك مستقبلنا؛ الحاضر هو الماضي، والماضي هو أعمال آبائنا المزعجة.

ويكمن في أساس ذلك كله ما يبدو أنه منتج اجتماعي - اقتصادي من العسير معالجته عن العولمة الحديثة - التناقض بين اللامساواة المتنامية في توزيع الدخل على المستوى العالمي، من ناحية، وتزايد شيوع أنماط الاستهلاك، من ناحية أخرى. إن الاتصالات الحديثة، بما في ذلك الثورة في تكنولوجيا المعلومات، ربطت العالم ببعضه ببعض كما لم

لا شك في أن هذا مجال كان ينبغي أن تحدث فيه الأمم المتحدة وواحدة أو أكثر من وكالاتها أو المؤسسات المنتسبة إليها فرقا مهما من أجل رفاه أشخاص هم من دم ولحم. وعلى كل حال، فإن الكوارث الطبيعية لا تحترم الحدود الترابية أو تكتلات القوى؛ كما أن الكوارث الطبيعية تتمتع بالحياد الإيديولوجي. إنها نفس الألحان الحزينة التي سمعها فيما مضى الأباطرة والخدام والمهرجون، ويسمعا في العصر الحديث، الأغنياء والفقراء أكثر فأكثر. غير أنها تصيب الفقراء ببلواها أكثر من أية مجموعة أخرى. ويتطلب هذا الأمر اهتماما دوليا عاجلا. ولا شك في أن ما أعرب عنه الرئيس بوش في آخر خطبه من ألم وأسى بشأن كارثة كاترينا سيدفع حتى بمن لا يهمهم الأمر إلى العمل الدولي المشترك.

وإن الاستجابة المستدامة والمنسقة مطلوبة إذا كنا لننفذ "إرهاق الكوارث" المريب الذي يتصدى لكارثة طبيعية تقع في أحد البلدان كما لو كانت مجرد خروج مؤقت عن المألوف، كما تبين ذلك صور التلفزة، حتى يصل ما بعدها. وإن غرينادا لمثال حي على ذلك. فقد دمرها إعصار إيفان عن آخرها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، غير أن جهود الإنعاش الموجهة إليها عرفت بطئا بفعل التركيز على الكوارث الطبيعية الجديدة التي حدثت في جنوب آسيا والنيجر وجنوب الولايات المتحدة. وما زالت غرينادا تطالب بالمساعدات الدولية على نطاق واسع. ويجب أن يوفر المساعدة. ما فتئت هناك حاجة مستمرة ولو بعد أن ذهبت كاميرات التلفزة إلى مكان آخر. وهذا ينطبق كذلك على الكوارث التي سببها الإنسان كما في دارفور.

وفي خضم واقع الحال الآخذ في التدهور في جماعتنا الكاريبية، تعتبر الجارة هايتي مثالا حيا على الأخطار المصاحبة للتدخل في العملية الديمقراطية. ومنذ أن تطرقت إلى هذا الموضوع قبله بقدر من الأسى أكثر من الغضب، فإن

العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي برنامج عمل بربادوس، وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة.

وإننا ندرك كون اجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى المنعقد مؤخرا قد التزم بتشجيع قدر أكبر من التعاون والشراكة الدوليين لأجل تنفيذ الالتزامات الرسمية، وذلك بتعبئة الموارد الداخلية والدولية، في جملة أمور، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية والمزيد من التعاون المالي والتقني.

هذه الالتزامات والوعود الرائعة، مثل كل الأقوال، يجب أن تترجم إلى أفعال إن كان لها معنى. فالأصوات التي سمعناها عذبة، غير أن تلك التي لم نسمعها ستكون أعذب إن هي ارتقت إلى مستوى العمل. وإني أؤكد مجددا في هذا الصدد، دون تكرار، كل ما ذكرته في خطابي الموجه إلى هذه الهيئة يوم الجمعة الماضي في ١٦ أيلول/سبتمبر بشأن برنامج التنمية المرتكز على الأهداف الإنمائية للألفية وعلى شرط مستدام يتعدها بالنسبة إلى بلدان مثل بلدي. ولا شك في أنه يجب تصور تسوية عادلة لأزمة تجارة الموز في أوروبا دون الحكم على مزارعي وعمال الموز الفقراء في بلدنا بالمزيد من النقص الغذائي والبؤس.

وما حدث مؤخرا من عواصف وأعاصير مدمرة في آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة ومن جفاف خطير في أفريقيا يتطلب مقاربة أكثر تنسيقا وعقلانية على المستوى الدولي في ما يتعلق بمسائل تغير المناخ، والتأهب لمواجهة الكوارث، وإعادة التأهيل بعد حدوث الكوارث. فبصفة عامة، كانت هنالك نهج وطنية مخصصة تتميز عن النهج الدولية. ومع أن الآليات الدولية موجودة لتوفير أعمال الإغاثة السريعة والمناسبة، غير أنها غير صالحة لما لدينا من مهام.

لأصدقائنا أن يطلبوا منا أن نتخذ أعداءهم أعداء لنا. فمن ضمن ما نبتغيه هو أن نجعل الخصوم يتحدثون إلى بعضهم ويسوون خلافاتهم، وخصوصا إذا كانوا جيرانا لنا. إننا لا نقاتل أحدا، كما أننا لا نقاتل إلى جانب الآخرين.

لقد ظلت جمهورية الصين في تايوان أحد أفضل وأخلص أصدقاء بلدنا منذ استقلاله قبل ٢٥ سنة. وما فتئت علاقتنا مثالية ويطبعها الاحترام المتبادل والتضامن والتطلع إلى السلام الدولي، طبقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فتايوان التي هي تعبير سياسي عظيم للحضارة الصينية تشاركت بشكل رائع مع سانت فنسنت وجزر غرينادين التي هي مكون من مكونات حضارتنا الكاريبية. ونحن ندعم مساعي تايوان دعما قاطعا لكي تكون ممثلة في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. ومن المححف واللامنطقي واللاعقلاني أن نستثني من الأمم المتحدة بلدا يقطنه ٢٣ مليون نسمة ويتوفر له اقتصاد مزدهر ومقاصد نبيلة. كما نحث الأمم المتحدة على أن تنصدر حملة تشجيع الحوار البناء والالتزام الحي بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان. السلوك العدواني عبر مضيق تايوان لا يمكن التغاضي عنه في عالم يسعى إلى تعزيز السلم والأمن الجماعي.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن أملتي في أن تحقق الأمم المتحدة، في السنوات الستين المقبلة، نجاحات متتالية أعظم في تحقيق أهدافها بتوفير الأمل للناشئين والطعام للجائعين، وأن تنشر السلام والاستقرار والقدرة على البقاء من الآن وإلى الأبد. وليكن هذا الطريق الطريق الذي نسير فيه دائما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به من فوره.

الحالة آخذة في التدهور. وما يسمى بالحكومة، التي نصبها الشعب من دون أية ولاية، لا تتحلى بالإرادة السياسية ولا بالدعم الشعبي كيما تتخذ التدابير اللازمة لرجوع ذلك البلد المسكين المحروح إلى ما يشبه الوضع الطبيعي. لم يبذل مجهود جدي لترع سلاح العصابات التي تجوب المدن والقرى وتمارس عدالة التسلط. كما يستمر الإيذاء السياسي باستمرار الاحتجاز القاسي وانتهاك حقوق الإنسان في ما يتعلق برئيس الوزراء السابق إيفون نيتون، وهذا أصدق مثال. بينما على جانب آخر، تتوفر كل الدوافع السياسية في قرار المحكمة العليا لإبطال الأحكام الصادرة في حق ١٥ شخصا من الخارجيين عن القانون المنتمين إلى جبهة النهوض والتقدم في هايتي، الذين أدينوا لاشتراكهم في مذبحه رابوتو عام ١٩٩٤.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين، مع شركائها في الجماعة الكاريبية، تتطلع إلى الترحيب بهائتي مجددا في أجهزة هيئتنا الإقليمية. غير أنه سيكون من قبيل الغدر بكل من نعزمهم أن نتجاهل انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان والخروج عن القانون والنظام لمجرد إشباع السلطة الغادرة. إننا ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بينما نؤمن بأن قوات الأمم المتحدة لا تتوفر لها القوة البشرية ولا الموارد اللازمة لتحقيق المعجزة التي كلفت بها.

ومن وقت إلى آخر، كان واحد أو أكثر من أصدقائنا وحلفائنا التقليديين يظهرون استياءهم من قرار أو أكثر من قراراتنا في ميدان العلاقات الدولية. ويبدو البعض وكأنه لا يستسيغ ضرورة واستصواب الدول الصغيرة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، في سعيها إلى إيجاد، وغالبا ما تجدد، حيزا اقتصاديا وسياسيا أكبر لتعزيز قدرتها على التصدي بشكل أكثر فعالية للرياح العاتية الآتية من الاقتصاد السياسي الخارجي والقيام بذلك لمصلحة المنحى الإنساني لشعبنا. وليس لأحد أن يخشى أي شيء منا ولا يمكن

القائد العام لقوة دفاع البحرين، أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر الجاري.

لعل هذه هي الضرورات الملحة التي حدثت بالأمين العام لأن يلبور هذا كله في سلسلة من المبادرات والاجتماعات منذ مطلع الألفية الثالثة بإعلان الألفية وبأهدافها التنموية بتقريره بالغ الأهمية المطروح على هذه الدورة تحت عنوان "في جو من الحرية أفسح"، حيث استعرض بأسلوب شامل وعميق أسس وأساليب العمل في النظام الدولي الراهن والانطلاق منه نحو نظام أكثر حداثة وكفاءة وديمقراطية لتحقيق الحريات الثلاث الكبرى، التحرر من الفاقة، ومن الخوف، وحرية العيش في كرامة.

هذه الرؤية الشاملة لقضايا الأمن الدولي والتنمية وحقوق الإنسان تستحق الإشادة وتستوجب البحث الدقيق المتأني وصولاً إلى توافق دولي واسع.

التصاعد الخطير اليوم في ظاهرة الإرهاب وثقافته المستمدة من التعصب والكراهية يمثل أفدح الأخطار التي تهدد المجتمع الدولي في كل مكان، مما يحتم تطوير استراتيجية متكاملة تقتحم فكر الإرهاب وثقافة العنف التي يعتنقها، وتؤكد المسؤولية المشتركة للدول والمجتمع، وتبذل لعلاج الأسباب والجذور. كما يتعين القول إن الاستراتيجية الفعالة ضد الإرهاب عليها أن توازن بين ضرورات الأمن الإنساني، والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان، وأن تسد الثغرات في نصوص الأحكام في الاتفاقيات التي تتناول ظاهرة الإرهاب.

وفي هذا الإطار واصلت مملكة البحرين جهودها الوطنية والخليجية، مع شقيقتها دول مجلس التعاون، في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جغرافياً، وعلى مستوى التعاون الأمني عملياً وسياسياً.

اصطُحِبَ معالي الأونرابل السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية البحرين.

السيد آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يسرني أن أقدم لكم تهنئي لاتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاريخية الستين، واثقا من قدراتكم في إدارة مداولاتها صوب النجاح والإنجاز. وأعرب عن تقديري لإسهامات وزير خارجية غابون في رئاسة الدورة السابقة. وأشيد بجهود الأمين العام السيد كوفي عنان الهادفة إلى إجراء تغييرات كبيرة في هذه المنظومة حتى تستجيب بكفاءة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، كما يبينها في توصياته وتقاريره المطروحة أمام هذه الدورة.

السياق التاريخي الذي بزغ فيه نظامنا الدولي المعاصر ونشأت فيه آلياته ومؤسساته، ينتمي إلى عالم مختلف عن عالمنا اليوم، عالم سبق الحرب الباردة، وما تلاها من أحداث وتطورات ومتغيرات إقليمية ودولية. ودورتنا هذا العام تمثل في جوهرها لحظة فارقة في مسيرة العمل الدولي الجماعي، تدفعنا اليوم لاستشراف رؤية أحدث، وصياغة أنماط أكثر تطوراً في المؤسسات والأدوات بعد أن تبدلت مصادر الخطر وتنوعت أشكال التهديد، وتلاحقت مظاهر التغيير.

في سياق عالم متغير في علاقاته وحقائقه وموازناته وأخطاره، أضحت من المحتم النظر مجدداً في منظومة الأمن الدولي الجماعي. بمراجعة الهياكل والتدقيق في المفاهيم وطرح المبادرات الخلاقة والتعامل معها بروح العصر، وذلك ما أكد عليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، في الخطاب الذي ألقاه نيابة عن جلالته صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد،

اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

بالرغم من الخيار الديمقراطي للشعب العراقي في انتخابات مطلع هذا العام واختياره لحكومة انتقالية، وبرغم الشوط الهام الذي قطعه مسيرة العملية السياسية، وإعداد الدستور، فإن الوضع اليوم في العراق بالغ الدقة والخرج، ويمثل تحدياً أمنياً داخلياً وإقليمياً لا ينال من أمن العراق وأمن المنطقة فحسب، بل ينال أيضاً من وحدة العراق ومن سلامة أراضيه وتماسك كيانه وتوافق أبنائه.

إن اجتياز هذا المأزق لن يتحقق إلا بتوافق وطني عراقي تاريخي، يؤمن بوحدة المواطنة، مثلما يؤمن بوحدة العراق، وبتعددية عناصره وشمولية العملية السياسية والمشاركة في صياغة مستقبل العراق. هذا التوافق الوطني العراقي وحده هو الضمان لعبور المحنة والانتقال من هذه المرحلة الصعبة إلى مرفأ الاستقرار والأمن والسلام.

وفي هذا الصدد فإن مملكة البحرين لتؤكد دعمها للشعب العراقي وتدعو إلى أن يتواصل التأييد والدعم الإقليمي والدولي للعراق حتى ينهض بمسؤولياته تجاه شعبه وأمتة العربية.

على صعيد الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، سوف تسهم التسوية السلمية المأمولة في حل النزاع المعلق منذ سنوات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر الإمارات الثلاث، خاصة مع بداية عهد القيادة الإيرانية الجديدة، وفي ظل الصداقة وحسن الحوار، والرغبة في إزالة بؤر الخلاف في منطقة الخليج بأسلوب التفواوض والتحكيم الدولي حتى تكرر المنطقة جهودها وتحشد مواردها لمواجهة تحديات التنمية والأمن والسلام والتعاون.

وفي هذا الصدد فإن مملكة البحرين تؤيد وتدعم اقتراح خادام الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. كما قامت مملكة البحرين بإيداع وثائق الانضمام إلى اتفاقيات عديدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بنيويورك تتعلق بمكافحة الإرهاب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

التحديات الأمنية الكبرى لا تقتصر في الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب ومكافحة العنف، فلا يزال غياب السلام الشامل والعادل على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي يمثل مصدراً مستمراً للمواجهة وزعزعة الاستقرار وإحباط الآمال المشروعة في حياة كريمة أو في تقدم اقتصادي إقليمي. وينبغي هنا ألا نغفل عن أن عام ٢٠٠٥ فتح دروبا قد تؤدي إلى انفراج باتجاه السلام في ظل تطورات إيجابية داخلية على ساحة العمل الفلسطيني والدعم العربي والدولي لقيادته الجديدة برئاسة الرئيس محمود عباس وتوجهاتها نحو المصالحة والتهذبة والديمقراطية. ولئن كنا نرحب بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، فإننا نأمل أن يأتي هذا الانسحاب كخطوة تجاه الحل العادل والشامل في المنطقة، وأن يكون جزءاً من خارطة الطريق.

إن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة وتطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي أكدت عليها مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية التي عُقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ وأكدت عليه القمة العربية الأخيرة التي عُقدت في الجزائر هذا العام. إن السلام العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري وباقي الأراضي اللبنانية، وعودة

منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية.

إننا نأمل أن تتواصل الجهود المخلصة والحثيثة بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى توافق حول عملية إصلاح المنظمة. ونتطلع إلى أن يعبر الإطار الموسع المقترح لمجلس الأمن، بالشكل الذي تتوافق عليه الدول، بصورة دقيقة وواقعية عن مصالح واهتمامات شعوبنا العربية بكل مقوماتها وتأثيرها العميق على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للعالم كله.

إن توصيات الأمين العام في تقريره في جو من الحرية "أفسح" طرحت منظورا شاملا وطموحا ليس فقط لمجلس الأمن، الجهاز الرئيسي المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، بل لدعائم النظام الدولي كله.

هذا ونتطلع مع الأعضاء في هذه الدورة إلى افتتاح مناقشات تاريخية حول إصلاح منظمة الأمم المتحدة بكل آلياتها ومفاهيمها ومناهج عملها. وإن مملكة البحرين تؤيد مبادرة عملية الإصلاح وترى ضرورة الاستمرار في المفاوضات والمناقشات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للوصول إلى النتائج المرجوة.

عالم اليوم، عالم ما بعد الحرب الباردة، لم يبرأ بعد من ويلات الحروب، ولم تسلم شعوبه من مخالب الإرهاب والعنف. فما أخرجنا في عالم اليوم إلى منظمة أحدث وأقوى وأكثر حيوية ومصداقية، توفق وتوازن بين المصالح، وتحسن الصراعات، وتبني السلام والأمن، وتقيم العدل وسيادة القانون، وتلزم الجميع بأحكام الميثاق ومقررات الشرعية، وتبعث الحياة في النصوص، وتبلي متغيرات العصر، وتتصدى لتحدياته.

تلك هي الأمم المتحدة التي نتطلع إليها بعد إصلاحها، وننتظر بزوغ فجرها قريبا.

على درب التنمية والتطور، انتهجت مملكة البحرين سياسة الانفتاح والإصلاح وتوسيع أطر المشاركة وتعميق الديمقراطية والانطلاق في مضمار التحديث الاجتماعي والثقافي والمدني. مما يتفق مع تراثنا الحضاري وثوابتنا وقيمنا.

لقد خطت مملكة البحرين في إطار جهودها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، خطوات متقدمة في مجال تمكين المرأة من القيام بدور فعال في بناء المجتمع حيث تمكنت من تبوؤ أعلى المناصب القيادية. كما تم تدشين الاستراتيجية الوطنية الجديدة للنهوض بالمرأة البحرينية. ومن هذا المنطلق فإن مملكة البحرين قد بادرت بالترشيح لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين القادمة. واختارت لها شخصية قديرة تمثل المرأة البحرينية تجمع بين الخبرة والحكمة والدبلوماسية. وتأمل مملكة البحرين أن يحظى هذا الترشيح بتوافق دولي واسع من قبل الدول الأعضاء.

وتأكيدا لمكانة مملكة البحرين الاقتصادية كمركز مالي ومصرفي إقليمي ودولي، وفي إطار جهودها في استقطاب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال وخلق مزيد من فرص العمل لأبنائها وتقوية دعائم اقتصادها الوطني، يتم العمل حاليا في تنفيذ مشاريع اقتصادية واستثمارية كبيرة في البلاد سوف تساهم في تعزيز وتقوية مركز البحرين الاقتصادي والتجاري إقليميا وعالميا.

تواصلت الجهود والمبادرات عبر عقود طويلة لتحقيق نظام أمن جماعي يحرر البشرية من خطر الدمار والفناء بتحريم نشر الأسلحة النووية. لكن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تحقق أهدافها رغم انضمام الأغلبية الساحقة من دول العالم، ومنها كافة الدول العربية، إلى هذه المعاهدة. وفي هذا الصدد فإننا نطالب بأن تبقى

فيها البلدان بعضها بعضا ويعامل بعضها البعض الآخر على قدم المساواة، بيئة يمكن فيها للثقافات المختلفة أن تقتفي خطى بعضها البعض وأن تتفاعل فيما بينها.

نريد تنمية مشتركة. ونموذج التنمية الذي يعود بالفائدة على بضعة بلدان أو على مجموعة صغيرة من الناس ليس مقبولا ولا يمكن استدامته. وينبغي للبلدان أن تتعاون بعضها مع بعض بشكل أوثق حتى تعطي العولمة الاقتصادية نتائج مثمرة وتكفل تشاطر الفوائد وتحقق الرفاهية المشتركة.

ينبغي لهذه الدورة أن تسير قدما بإصلاحات الأمم المتحدة وأن تعزز دورها. وتحتاج الأمم المتحدة بعد ٦٠ عاما من التقلبات إلى إدخال إصلاحات متعددة الأوجه والأبعاد لتتمكن من تقديم مساهمة أكبر في قضية البشرية النبيلة، قضية السلام والأمن.

إن موقع الأمم المتحدة بصفتها لب الآلية الرئيسية للأمن الجماعي العالمي يجب تعزيزه حتى تتمكن من أداء واجبها في ضمان السلم بطريقة أكثر فعالية. وتؤيد الصين الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات والقيام بالوساطات والمسااعي الحميدة. كذلك نخذ اضطلاع الأمين العام بدور أكبر في هذا المجال وتعزيز ثقافة الوقاية.

إننا ندعم الجهود المبذولة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بقدرة الانتشار السريع والتأهب الاستراتيجي، وكذلك قدرتها على التعبئة الكاملة للمنظمات الإقليمية ومواردها تحت إدارة مجلس الأمن.

وتؤيد الصين إنشاء لجنة لبناء السلام حتى تنسق بفعالية أكبر جهود الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام والتأهيل والتنمية بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، ينبغي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي جاوشنغ، وزير خارجية الصين.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أتقدم بالتهنئة إليكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. وإني لواثق بأن هذه الدورة، تحت إدارتكم الحكيمة، ستحقق نتائج مثمرة. وأود أيضا أن أتهنئ هذه الفرصة لكي أعبر عن خالص احترامي للسيد جان بينغ، رئيس الدورة السابقة، وللأمين العام.

يصادف هذا العام الذكرى الستين لانهاء الحرب العالمية ضد الفاشية ولتأسيس الأمم المتحدة. وقبل أيام معدودة، وفي هذه القاعة نفسها، اعتمد زعماء العالم الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠). والآن يعود الأمر إلينا أن ننجز المهمة الهامة والملحة، ألا وهي العمل على إيجاد عالم يسوده الوئام والسلم الدائم والرخاء المشترك عن طريق ترجمة تلك الوثيقة إلى أعمال وتحويل الكلمات اللطيفة إلى واقع. ويجب أن تعمل هذه الدورة على النهوض بالسلم والوئام والتنمية المشتركة.

نريد تنمية سلمية. فتقدم البشرية يحتاج إلى بيئة سلمية. وإن استقرار وأمن بلد بمفرده لا يمكن أن يُبنى على اضطرابات أو أزمات بلد آخر. ومن دون مفهوم جديد للأمن قوامه الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والمساواة والتنسيق لن نتمكن من تحقيق التنمية في سلام ولا من حماية السلام من خلال التنمية.

نريد تنمية متجانسة. إن بناء مستقبل أفضل هو حلم طالما تاق إليه البشر. واستراتيجية إنمائية ينبغي أن تسترشد بمفهوم شامل طويل الأجل بدلا من المنافع الآنية والقطاعية. لذلك يجب أن نعمل سويا من أجل علاقة دولية أكثر ديمقراطية مبنية على القانون، ومن أجل بيئة متجانسة تحترم

وينبغي أن تكون التنمية بؤرة التركيز الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة. ورغم أن الصين بلد نام ذو دخل منخفض فإنها مستعدة للإسهام بقدر المستطاع في التعاون الدولي من أجل التنمية. وكما أعلن الرئيس هو جيتاو في اجتماع القمة، ستتخذ الصين خطوات جوهرية في خمسة مجالات. سوف ننضم إلى جميع الأعضاء في دفع عجلة الإصلاحات في مجال التنمية من أجل تسهيل حل مسائل التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع إطارا عادلا ومنطقيا لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية بغية تقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان ورصد أعمال متابعة التعاون الدولي والتزامات المعونة. ونحن ندعم الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المتعلقة بالتنمية.

وينبغي أن تجسد جولة الدوحة التركيز على التنمية، وأن تولي المزيد من الاهتمام لمعالجة شواغل البلدان النامية واتخاذ الإجراءات بشأنها، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والمعاملة الخاصة والتفضيلية. ولقد قررت الصين إعفاء بعض السلع الواردة من ٣٩ بلدا من أقل البلدان نموا من التعريفة الجمركية، وهو قرار سيشمل أغلبية واردات الصين من تلك البلدان.

وتؤيد الصين إدراج الوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وبناء قطاع الصحة العامة في البرامج والأنشطة الإنمائية لمختلف البلدان والأمم المتحدة. وسنقدم في هذه الدورة الحالية مشروع قرار بشأن تعزيز بناء القدرات العالمية في مجال الصحة العامة. وفي السنوات الثلاث المقبلة، نعتزم تقديم المزيد من المعونة والأدوية إلى البلدان النامية من أجل الوقاية من مرض الملاريا وأمراض أخرى معدية وعلاجها، ولمساعدتها على بناء وإصلاح أنظمة الصحة العامة وتدريب المهنيين الطبيين لديها.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من وكالات المساعدة الإنمائية أن تؤدي دورا هاما في هذه اللجنة.

لقد دأبنا على التمسك بموقف معارضة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ولا نؤيد إعادة تفسير أو تنقيح أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع عن النفس. وإذا ظهرت مناسبة تستدعي استخدام القوة فإن مجلس الأمن هو الذي ينبغي أن يصدر الأحكام السليمة وأن يتخذ القرارات الحكيمة بشأن أهلية الحالة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دفع عجلة العمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار؛ وحماية وتعزيز سلطة وفعالية المعاهدات المتعددة الأطراف السارية؛ وإعطاء المجال الكامل لدور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال منع الانتشار؛ والسعي إلى حلول للقضايا ذات الصلة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية.

وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من التصدي بفعالية أكبر للتهديدات الأمنية غير التقليدية. وإننا نرحب بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي طرحها الأمين العام، ونأمل أن نشهد الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة للإرهاب الدولي، تأخذ في الاعتبار تماما شواغل مختلف الأطراف، خاصة البلدان النامية.

وفي الجهد المبذول لخفض الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق ومنع اندلاعها، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينصاع بشكل صارم لميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم آراء البلدان أو المنظمات المعنية، وأن يستكشف بتفويض من مجلس الأمن التسوية السلمية ضمن إطار الأمم المتحدة إلى أبعد حد ممكن. ونعارض أي تدخل متهور يتم على أساس الزعم بأن دولة ما عاجزة أو غير مستعدة لحماية مواطنيها.

المجلس. ولا يمكن لأي مقترح إصلاحي أن يفلح إذا اقتصر على معالجة هموم حفنة من البلدان وتجاهل مصالح أغلبية البلدان، وعامل البلدان النامية في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم معاملة غير عادلة.

وتؤيد الصين مبدأ التعاون القائم على التشاور الديمقراطي. وحيث أن الإصلاح سيؤثر في مستقبل الأمم المتحدة ومصالح مختلف الأطراف، ينبغي ألا تكون هناك أطر زمنية مصطنعة أو محاولات لفرض قرارات عبر التصويت. وبدلاً من ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى توافق الآراء من خلال الحوار والتشاور ووفقاً لمبدأ العلاقات الدولية الديمقراطية.

إن الصين تعتنق روح الوحدة والتعاون. ولدى أسرة الأمم المتحدة ١٩١ عضواً. والوحدة هي مصدر القوة. ونحن نشد الوحدة، وليس الانقسام. وما دامت الدول الأعضاء تحترم مصالح بعضها البعض، وتراعي شواغل بعضها البعض، وتبدي البراغمية والمرونة، فإننا ستمكن من إيجاد السبيل نحو إصلاح مقبول للجميع.

ينبغي للدورة الحالية أن تركز على أفريقيا. فالبلدان الأفريقية تشكل ربع أعضاء الأمم المتحدة. ويمثل سكانها ١٣ في المائة من إجمالي سكان العالم. وإذا لم يكن هناك استقرار في أفريقيا لن يكون هناك سلام في العالم. وإذا ظلت أفريقيا فقيرة لن تكون هناك تنمية في العالم. والوثيقة الختامية لاجتماع القمة تدعو إلى بذل الجهود لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وأعتقد أن ذلك أمر سليم وضروري.

ورغم التقدم المرضي المحرز في أفريقيا في السنوات الأخيرة، استمرت الصراعات في بعض من مناطقها. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماماً خاصاً للمشاكل الأفريقية وأن يعطيها الأولوية في جدول أعماله. ولا يعني ذلك مجرد تكريس المزيد من جلسات المجلس للقضايا الأفريقية بل يعني

وينبغي للمجتمع الدولي -- خاصة البلدان المتقدمة -- أن يتخذ خطوات جوهرية لمساعدة البلدان النامية على كسر دائرة الديون المفرغة. وتشمل هذه الخطوات إجراء تخفيضات كبيرة للديون وتبسيط إجراءات ومتطلبات تخفيف الديون. وستلغي الصين في العامين المقبلين أو ستنتهي بطرق أخرى الأجزاء غير المسددة، اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٤، من القروض الحكومية المعفاة من الفائدة أو ذات الفائدة المنخفضة التي تدين بها جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولديها علاقات دبلوماسية مع الصين.

ونطالب الأمم المتحدة بإعطاء الأولوية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز بناء قدراتها. وستساعد الصين البلدان النامية على تدريب ٣٠.٠٠٠ شخص على مختلف المهن في السنوات الثلاث المقبلة.

ويؤيد بلدي أيضاً وضع جدول زمني للبلدان المتقدمة النمو حتى تخصص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي استكشاف أساليب جديدة لجمع الأموال من أجل تخصيص المزيد منها للتنمية.

وتتعهد الصين بدفع ١٠ بلايين دولار في شكل قروض ميسرة للبلدان النامية في السنوات الثلاث المقبلة ضمن إطار التعاون بين الجنوب والجنوب.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الأولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومجلس أمن عالي الكفاءة ومسؤول وتمثيلي هو المجلس الذي يخدم المصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة والمصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء فيها.

وتؤيد الصين إصلاح مجلس الأمن الرامي إلى تعزيز سلطته وكفاءته وتحسين أساليب عمله. فينبغي زيادة تمثيل البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية، حتى يكون للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم دور أكبر في صنع القرار في

في القرن العشرين تخلصت أفريقيا من الاستعمار وأنجزت التحرر الوطني. وكان ذلك حدثاً تاريخياً. وسيشهد القرن الحادي والعشرون تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا - وهو تاريخياً أمر حتمي. وسيواصل الشعب الصيني وقوفه إلى جانب الأشقاء الأفارقة والشقيقات الأفريقيات في تلك الرحلة ذات الأهمية التاريخية.

إن المحادثات السادسة التي اختتمت مؤخراً في بيجين بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وصلت إلى توافق هام في الآراء وأصدرت إعلاناً مشتركاً، مما يشير إلى اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام في المحادثات وبلورة الإرادة السياسية للأطراف المعنية واجتهادها. وتبرز أيضاً التطلع المشترك للمجتمع الدولي. ونظراً لأن هذه النتيجة أنجزت بمشقة، يلزم أن تقدر تقديراً خاصاً. ويحدونا الأمل أن تستمر الأطراف في العمل معاً لتعزيز المزيد من التقدم في المحادثات السادسة، ولتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة من خلال الحوار وبالوسائل السلمية، ولكفالة تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة ولبلوغ الأهداف المشتركة للمنطقة في التنمية والازدهار. وستواصل الحكومة الصينية تقديم إسهام إيجابي في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في الواقع، ليس لدينا أي سبب للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. فالعالم الذي تسوده الفوضى وغير المتساوي وغير الآمن الذي نعيش فيه الآن لا يمثل إشادة تذكر بالذين اجتمعوا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو لتأسيس الأمم المتحدة.

أيضاً، وهذا أهم، أن يتخذ إجراءات ملموسة بالاستماع إلى صوت أفريقيا واحترام وجهات نظرها ومراعاة شواغلها.

وتشيد الصين بالوساطة والمساعدات الحميدة للاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية التي تهدف إلى تسوية الصراعات في أفريقيا. ونحن نؤيد التعاون الوثيق بين مجلس الأمن وتلك المنظمات من خلال تقديم الأموال والسوقيات والمساعدة التقنية لها بغية تعزيز قدراتها على حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع.

إن البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في مجال التنمية، خاصة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر. ويعاني ثلث مجموع الأطفال من سوء التغذية، ويعاني أكثر من ٣٠ مليون نسمة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومع أن أفريقيا تمثل أقل من ٢ في المائة من إجمالي الاقتصاد العالمي، إلا أنها مثقلة بالديون التي تبلغ ٣٠٠ بليون دولار. وكل ذلك يشكل تحدياً لضمير البشرية.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن التنمية الأفريقية وأن يساعد القارة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد لذلك من خلال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والذين يقدمون المساعدة يجب أن يفعلوا ذلك بكل إخلاص وباحترام لحق البلدان الأفريقية في اتخاذ قراراتها. ويجب أيضاً أن يكون للمساعدة هدف واضح، وهو تلبية الاحتياجات الأساسية والطويلة الأجل للشعوب الأفريقية. إن المساعدة ليست على الإطلاق صدقة أو هبة؛ بل هي استجابة لنداء من أجل المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة. وفضلاً عن ذلك، يفرض علينا واجبنا الأخلاقي أن نساعد المحتاجين وننصف المظلومين.

ولو سمحت حكومة الولايات المتحدة للأمم المتحدة بأن تعمل وفقا للميثاق، لما تعرض شعب العراق للغزو حتى يُسرق منه نفطه، ولمارس الشعب الفلسطيني سيادته على أرضه، ولما استمر فرض الحصار على كوبا. ولما كان هناك أيضا بليون شخص أميين أو ٩٠٠ مليون شخص يعانون من المجاعة في العالم.

وذلك يفسر فشل اجتماع القمة الأسبوع الماضي، الذي عقد لتقييم الامتثال للالتزامات المتواضعة التي قطعت بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وانتهى بوصفه محاكاة هزيلة لما كان ينبغي أن يصبح مناقشة جدية وملزمة فيما يتعلق بالمشاكل الخطيرة التي تعصف بالبشرية حاليا. لقد كان مهزلة تامة. ولم يكن يشكل اهتماما للأقوياء. إذ أن مصالحهم الأنانية والقائمة على الهيمنة تتناقض مع التطلع إلى بناء عالم أكثر عدلا وأفضل للجميع.

إن الضغوط المخزية والابتزاز الذي مورس على الدول الأعضاء، بعد أن لوح سفير الولايات المتحدة بالعصا وحاول فرض ٧٥٠ تعديلا على الوثيقة الختامية، ستسجل في التاريخ بوصفها أنصع دليل على أنه يجب بناء عالم جديد وأمم متحدة جديدة، مع المراعاة والاعتراف بالحق في السلام والسيادة والتنمية للجميع، بدون حروب للإبادة الجماعية وعمليات فرض حصار أو ظلم. وتشكل المفاوضات النهائية، التي استبعد منها معظم أعضاء الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية التي اعتمدت، وحذفت منها مسائل تحظى باهتمام حيوي لشعوبنا، دليلا واضحا على ما نتكلم عنه.

وبينما ننتظر اليوم الذي يمكن أن يصبح فيه واقعا عالم جديد وأمم متحدة جديدة، فإننا، نحن الشعوب، سنستمر نكافح، ومن خلال المقاومة نحصل مرة أخرى على الحقوق المحرومة علينا حاليا.

منذ اختتام مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، مات أطفال في العالم من جراء أمراض يمكن الوقاية منها أكثر من جميع ضحايا الحرب العالمية الثانية.

وشن العدوان على العراق تم ليس من دون اعتبار لرأي المجتمع الدولي فحسب، بل ضد ذلك الرأي. وحصل ذلك في فترة لا تتجاوز عامين ونصف بعد أن أعلننا رسميا في مؤتمر قمة الألفية "إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده" (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٤). بل ولم يتسن للجمعية العامة أن تجتمع لمناقشة العدوان. ومجلس الأمن تم تجاهله وبعد ذلك تعرض للإهانة بقبوله بمذلة شن حرب وحشية عارضها في وقت سابق أغلبية أعضاء المجلس.

ثمّة تفسير واضح للحالة الراهنة هو أن النظام الوارد في الميثاق والمتعلق بعالم ثنائي القطبين وبتوازن للقوة لم يعد موجودا اليوم. و "نحن الشعوب" - كما يقول الميثاق - علينا أن نتحمل عبء عالم أحادي القطب، تفرض فيه دولة عظمى وحيدة نزواتها ومصالحها الأنانية على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وبالتالي، فإن محاولة جعل الأمم المتحدة تعمل وفقا للمبادئ والمقاصد المحسدة في الميثاق هي وهم. وهو أمر غير ممكن. ولن يصبح ممكنا ما دامت بلدان العالم الثالث، التي تشكل غالبية العالم، تفشل في أن تتحد وتقاتل معا من أجل حقوقها.

ولو امتثلت حكومة الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وللاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، لسلمت لفرنزويلا الإرهابي لويس بوسادا كاريليس ولأفرجت عن مكافحي الإرهاب الشباب الكوبيين الخمسة الذين أنزل فيهم حكم قاس وظالم بالسجن مدة سبع سنوات.

قبل ستة عقود احتفلت شعوب العالم، ومنها الشعوب التي كانت خاضعة للقمع والاستعمار، بإنشاء الأمم المتحدة. كانت الأمم المتحدة، كما توخى مؤسسوها، منارة الأمل بالنسبة إلى العالم في أعقاب الموت والتدمير اللذين سببتهما الحرب العالمية الثانية.

تقر ماليزيا على نحو تام وباستمرار بمركزية الأمم المتحدة، وبالتالي بمبادئ تعددية الأطراف التي سمحت بنشوء نظام دولي يقوم على التفاعل القائم على القواعد بين الدول، مما أوجد بيئة دولية مستقرة ومن الممكن التنبؤ بها. وبدون تعددية الأطراف لا يمكن للدول الصغيرة أو الضعيفة أن تأمل في قيام نظام دولي ديمقراطي يمكنها ضمنه أن تتطلع إلى الاستقلال والسلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

واليوم، حتى وقت اجتماعنا هنا، تتعرض تعددية الأطراف للتهديد المتزايد. نعتقد أن المحاولات الأحادية الجانب لإعادة كتابة أو إعادة تعريف الإطار المعياري تجربة خطيرة. وبدون الأثر الذي يثبته ذلك الإطار ليس من شأننا سوى إيجاد الغموض واللبس في النظام الدولي.

يتمثل التحدي الذي يواجه البشرية في وقتنا في أن نتناول، على نحو شامل وجماعي، التهديدات المتعددة الوجوه لبقائنا ورفاهتنا في مجالات السلام والأمن، والفقر والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، سعت الوثيقة الختامية إلى إعطاء فرصة جديدة لحياة تعددية الأطراف من الناحيتين المضمونية والبنوية. يجب علينا، ونحن نواصل مناقشاتنا لإعادة تشكيل وإعادة توجيه المنظمة، أن نضمن أن تبقى الجمعية العامة التجسيد الحقيقي لإرادة المجتمع العالمي.

يجب علينا جميعاً أن نكون ملتزمين بتعزيز الجمعية العامة حتى ينعكس فيها الصوت الحقيقي للديمقراطية والشفافية والمساءلة. في هذا المنعطف دعوني أعرب عن تأييد

الأقوياء لا يتكلمون إلا عن التدخلات والحروب الوقائية، وعن فرض شروط قاسية أو أكثر السبل كفاءة للسيطرة على الأمم المتحدة، بينما يحاولون إضفاء الشرعية على مفاهيم مثل ما يسمى المسؤولية عن الحماية، التي يمكن أن تستخدم في يوم من الأيام لتبرير أعمال عدوانية ترتكب ضد بلداننا. دعونا نفصح عن ذلك بوضوح: اليوم لا حق في السلام بالنسبة إلى ضئيلي النفوذ.

نحن بصفتنا كوبيين نفهم ذلك فهما تاماً، ونحن نعتمد على تضامن الشعوب، وعلى جبهتنا الموحدة وعلى أسلحتنا، التي لم تستعمل أبداً إلا في الدفاع عن قضايا عادلة. ويعرف إخواننا وأخواتنا في أفريقيا ذلك معرفة تامة.

ونحن لسنا متشائمين؛ إننا ثوار. نحن لا نستسلم أو نمشي في التلم. اليوم، ونحن أكثر عزمًا من أي وقت مضى، نؤكد على أن "نحن، الشعوب" ستكون لها الغلبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي داتوك سيري سيد حامد ألبار، وزير الشؤون الخارجية لماليزيا.

السيد ألبار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): ماليزيا، بصفتها رئيسة لحركة عدم الانحياز وباسمها، تود أن تعرب عن ثمنا لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين. وأنا واثق من أن عمل الجمعية العامة سيصل، تحت إدارتكم المقتدرة، إلى نهاية ناجحة. وأود أن أطمئنكم على التعاون الأكمل من جانب حركة عدم الانحياز والوفد الماليزي.

دعوني أشيد أيضاً بسلفكم، السيد جان بينغ، على تفانيه وعلى الطريقة الناجحة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، التي كانت موسومة بالتحدي على نحو غير عادي. وأدت المشاورات والمفاوضات إلى الاعتماد الناجح للوثيقة الختامية النهائية في مؤتمر القمة العالمي يوم الجمعة الماضي.

سيكتف المضاغفات الضارة بنظام نزع السلاح الذي تم التوصل إليه بكبد عن طريق المفاوضات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لذلك، يجب علينا في هذه الدورة أن نعيد ذكر أهمية التنفيذ التام غير الانتقائي للأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار وأن نعيد التأكيد حقا على هذه الأهمية، والأركان الثلاثة هي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

ويجب علينا أيضا أن نعيد تكريس جهودنا للإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل.

تقدر النفقات العسكرية التي أنفقها العالم بتريليون دولار في السنة الماضية. ومما لا شك فيه أن قسما كبيرا من ذلك حصص لتعزيز الترسانات العسكرية للدول التي تشعر دوما بأنها عرضة للتهديد؛ ومع ذلك فإن بعض ذلك أسهم به أيضا إرهابيون اشتروا أسلحة لأعمالهم التي تستحق الإدانة. إن بيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة سبب معاناة يجلب عنها الوصف للناس المطمئنين في كل مكان. يجب على المجتمع الدولي أن يدعو على نحو جماعي الدول إلى تحويل ذلك الإنفاق العسكري إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى تعزيز تطوير البنية الأساسية. من شأن ذلك أن يقطع شوطا طويلا صوب إيجاد نظام عادل ومنصف من شأنه أن يؤدي بدوره إلى عالم أكثر أمنا.

ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات يبدو أنه حصلت زيادة في الأعباء والعقبات التي تواجهها البلدان النامية، بدون التخفيف تقريبا لحدة المشاكل التي كانت قائمة في ذلك الوقت. قبل ثماني سنوات أصابت شرق آسيا أزمة مالية كانت لها بدورها مضاعفات عبر إقليمية أضرت بصحة الاقتصاد العالمي. والمناشدات من جانب البلدان النامية لإصلاح البناء المالي الدولي لم يصغ

ماليزيا لقائمة الضبط بالبنود التي ستنفذ خلال الدورة الراهنة، كما رسمه تفصيلا الأمين العام في خطابه يوم السبت الماضي. وآمل في أن يكون في استطاعة تقرير الأمين العام أن يشير، حينما نجتمع مرة أخرى السنة المقبلة، إلى تحسين ملموس في حالة العالم، وبخاصة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ وقدر أكبر من النجاعة والفعالية داخل الأمانة العامة.

ويجب علينا أن نعمل، مدفوعين بحس سليم بالغرض وبالإرادة السياسية المصممة، التزاماتنا التي تعهدنا بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. يجب أن تقتزن كلماتنا بأعمالنا. ويجب أن يمثل ذلك بداية المضاعفة الجماعية للجهود الضرورية لتأمين نشوء عالم يتسم بفضاء أرحب من السلام والعدالة. وحيثما تعذر علينا أن نتحرك بجدول الأعمال بالنسبة إلى مسائل معينة يجب علينا الآن أن نواصل العمل بشأنها كجزء من عملية مستمرة في إصلاح الأمم المتحدة. وحيثما أخفقت كلية الجهود للتوصل إلى اتفاق، من قبيل مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار، يجب علينا الآن أن نركز طاقاتنا من أجل إبقاء المسائل قيد النظر حتى نحقق توافق الآراء.

ومما يخيب أمل ماليزيا غياب أية إشارة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية. وآمل في ألا يفسر ذلك بأنه فقد الاهتمام من جانب المجتمع الدولي أو بأنه دلالة على اختفائهما عن رادار اهتمامنا. يجب عدم المساس بدعوتنا الجماعية للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القيام بترع السلاح الكامل والعام وأيضا إلى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومما يبعث على الأسف حقا أن مؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فشل في وقت سابق من هذه السنة. وذلك الفشل

شيء طيب ويقلل من العبء الواقع على كاهل البلدان النامية، فليس لهما في الأجل الطويل إلا تأثير محدود. وإنما يلزم التوسع في التبادل التجاري وجعله أكثر إنصافاً وعدلاً. ويجب أن نستمر في المسيرة صوب تحقيق نظام عالمي للتجارة، خاضع للقواعد، يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والعدل وتعددية الأطراف. ومن المسلم به على نطاق واسع أن للتجارة تأثيراً مضاعفاً وأنها قادرة على رفع المجتمعات الفقيرة في اتجاه القدرة على الاكتفاء الذاتي. كما يمكن للتجارة أن توجد أسواقاً تنافسية تفيدنا جميعاً.

وتدين ماليزيا جميع الأفعال والطرق والممارسات التي يستخدمها الإرهاب. وبما أن الإرهاب ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب إجراءات دولية فعالة وفقاً للميثاق والمبادئ المعترف بها عالمياً في العلاقات الدولية والقانون الدولي.

واستخدام القوة المسلحة التقليدية وحدها غير كاف في مكافحة الإرهاب. فللتصدي بشكل فعلي لهذا البلاء ومنعه من العودة إلى الظهور في أماكن أخرى. بمرور الوقت، يجب علينا أن نتعامل مع الأسباب الجذرية للإرهاب لكي نقدم حلاً دائماً يحرم مرتكبي أعمال العنف هذه من التعاطف معهم ويحول بينهم وبين تجنيد أفراد جدد. وفي أثناء مكافحة أفعالهم، يجب علينا في الوقت ذاته أن نكسب قلوب الناس وعقولهم لكي نكفل ألا يكون نصرنا قصير الأمد.

ولن تتمكن جماعة بمفردها من تحقيق النجاح الكامل. فمن الواضح أن النجاح يستلزم شعوراً بوحدة المقصد. ولذلك فإن تصوير أي مجموعة معينة من الشعوب على أنها مؤلفة من إرهابيين متعصبين مدفوعين بعقيدة حربية هو أمر يتسم بعدم المسؤولية ومن شأنه أن يخرج أي محاولة لتكوين جبهة مشتركة وموحدة في مواجهة الإرهاب عن مسارها. ومن واجبنا الجماعي أن نرد بشكل فعال على

إليها. ونتيجة عن ذلك، لا يزال البناء المالي الدولي عرضة لأزمات مشابهة.

والآن، بينما لا تزال تلك المشكلة ومشاكل أخرى لا تقل أهمية بدون حل، نواجه تهديداً آخر - زيادة طويلة الوقت ودائمة في أسعار الزيت، زيادة تهديد، ونحن نتكلم، بتعريض الاقتصاد العالمي للخطر. الزيادات المستمرة في أسعار الزيت تضع عبئاً غير متناسب على البلدان النامية، مما يؤدي إلى مفاقمة فقرها. مما يستحق الشجب خلقياً أن يتوقع من الفقراء أن يستوعبوا كلفة الزعزعات في الإنتاج. في أوساط كثيرة من المجتمع العالمي تعتبر السوق الحرة المطلقة العنان على وجه خاص جشعة ومتبلدة الشعور.

إذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى ذات أهمية بالنسبة إلى العالم كله يجب عليها أن تكون قادرة على مناقشة مسائل والبت فيها مثل هذه المسائل على وجه الدقة، مسائل ليس لها أثر في حياتنا يوماً بعد يوم فحسب ولكن لها أيضاً آثار طويلة الأمد في مسائل منها السلام والأمن.

وإذا كانت الحروب قد نشبت في الماضي بسبب الأيديولوجية، فإن صراعات المستقبل سترجع إلى المنافسة على الأسواق والموارد الطبيعية الشحيحة، فتخفي معالم الحدود الفاصلة بين الاقتصاد والتنمية والأمن. وبالتالي يجب أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للتصدي للمسائل المترابطة والشاملة التي تؤدي هذه الصراعات.

وقد تركت العولمة، بما تفرضه من تحديات وما تتيحه من فرص لا حصر لها، الكثيرين في البلدان النامية عاجزين عن التنافس في نظام السوق الحرة والمفتوحة. وبتتبع المسار الحالي، فسوف يستمر النظام الاقتصادي الدولي في ظلمه، يعاقب الفقراء على عجزهم عن التأثير في مصائرهم، ناهيك عن فرضها. ولا يزال يلزم عمل الكثير لتحقيق تكافؤ الفرص بين الأغنياء وسائر البشر. ورغم أن المعونة وإلغاء الديون

والتنمية. وندعو هذا النهج الإسلامي الحضاري، وهو نهج يؤدي إلى قيام حضارة تقدمية وإنسانية تتسق مع الهدف المتمثل في إيجاد نظام عالمي دولي مستقر.

والنهج الذي تتخذه ماليزيا يؤكد أن التقدم والتنمية والمعرفة والحكم الرشيد على النحو الوارد في تعاليم الإسلام تتمشى مع الحداثة ولكن لها أيضا جذورا راسخة في القيم الخلقية والأدبية والعلمية التي ستضمن مستقبل البشرية. وهو نهج يقدر المضمون فوق الشكل ويعزز التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام، والاستئارة على وجه التأكيد.

وفي انشغالنا بإصلاح الأمم المتحدة، يجب ألا نغفل عن ضرورة التصدي على أساس الأولوية لواحدة من أهم المسائل المعلقة التي تواجه هذه المنظمة، وهي مشكلة فلسطين، وحل هذه المشكلة. ورغم ترحيبنا جميعا بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، ينبغي أن يكون جزءا من خارطة الطريق وأن تتبعه بسرعة تدابير مماثلة في الضفة الغربية. ويجب ألا تُترك مسألة المستوطنات دون حل، بما في ذلك المستوطنات الموجودة في القدس وحولها، وكذا مسألة تشييد الجدار الفاصل، الذي قضت محكمة العدل الدولية فعلا بعدم قانونيته. ويجب أن تتوقف هذه الأنشطة منذ الآن. ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، أن يبقى هذه المسألة قيد اهتمامه حتى يتحقق الهدف المتمثل في إقامة دولة لفلسطين مستقلة وذات سيادة.

وسواء كنا أغنياء أو فقراء، أقوياء أو ضعفاء، وأيا كان ديننا أو عقيدتنا، فلا مهرب من أننا نسكن في عالم واحد، هو قريتنا العالمية. ومنذ ستين عاما، اجتمع مؤسسو منظمنا العالمية بعد أن شهدوا فظائع لم تخطر ببال من قبل وقالوا إن حياة الإنسان لا يمكن إخمادها بعد ذلك بهذا الاستهتار. كما أعلنوا أن البشرية ستعمل وتعيش معا إلى

الشكاوى المشروعة للمجتمعات المتضررة، أينما كانت، حتى تغلب على ما لديها من مشاعر التهميش والحرمان والقهر والظلم. ويجب على المجتمع الدولي في مجموعه أن يقف في مواجهة الأعمال التي تسهم مباشرة أو بطريق غير مباشر في إدامة الظلم أو القهر أو العدوان. ويجب أن يحل الاحترام والحوار والتفاهم والتسامح محل سوء الفهم والخوف من "الآخر". وفي هذا السياق، يمكننا أن نبني ثقافة عالمية تحترم التنوع حتى يسود حسن النية والوثام.

ويجب ألا يُضرب عرض الحائط بمصالح فئات الأقليات وشواغلها لصالح الأغلبية. فالأقليات أيضا لها حقوق يجب لحكوماتها أن تقوم بحمايتها. وبمرور الوقت، سوف تبحث شكاوى الأقليات من تنحيتها جانبا بالضرورة عن متنفس لها.

وهناك بعد وطني كما أن هناك بعدا دوليا لمسألة التعايش السلمي والتعاوني. والتفاهم والاحترام بين الأديان والثقافات والحضارات يصبحان من الشروط المسبقة الضرورية للحوار ولتجنب الصراعات. وإذا تسنى للحكومات أن تنجح في إرساء ثقافة للتسامح والاعتدال بين الناس على الصعيد المحلي، فسوف يصبح أيسر على الدول القومية أن تتعاون على تعزيز التسامح والاعتدال فيما بين الجنسيات والثقافات على الصعيد الدولي. ومن ثم يجب أن نرسي مفاهيم العدل والاحترام والتفاهم في معاملتنا اليومية. وهذا بدوره من شأنه أن يؤدي إلى الإنصاف وحسن النوايا والوثام في علاقاتنا.

أما الأفكار المتعلقة بالإدارة الصالحة والديمقراطية والمساءلة أمام الله وأمام شعوبنا فليست مناقضة للإسلام. فهي واردة على نحو واضح في القرآن وفي سيرة النبي محمد. ونحن من جانبنا في ماليزيا نرى أنه يمكن توجيه الالتزام بالعمل المستند إلى الحتميات الدينية صوب الخير والتقدم

ونؤكد على أن التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر، ويأتي في مقدمتها الفقر، والأمية، وانتشار الأوبئة، وتدهور البيئة، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هي مشاكل عابرة للحدود ومهددة للكيان الإنساني. وعليه فإننا وإذ أيدنا إنشاء لجنة لبناء السلام تساهم في مساعدة الدول على تجاوز آثار الحروب الأهلية والإقليمية، ندعو إلى تسخير حضارتنا الإنسانية وثقافتنا ومعتقداتنا ضمن جهودنا المشتركة لمعالجتها، بما فيها عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ومسبباته، يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، ويفرق في نفس الوقت بين الإرهاب ونضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي. كما نعرب في هذا السياق عن تأييدنا لمقترح المملكة العربية السعودية الشقيقة، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقاً من إيمانها وقناعتها بضرورة انتهاج الحلول السلمية لتسوية النزاعات وحالات الاحتلال الأجنبي، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الاستجابة للمبادرات السلمية الداعية إلى حل قضية احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكرى وطنب الصغرى وأبو موسى عن طريق المفاوضات الثنائية، أو بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

كما نؤكد مجدداً بأن جملة الإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزر الثلاث عبر مراحل احتلالها غير الشرعي لها منذ عام ١٩٧١، هي إجراءات باطلة وغير قانونية ولا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي وتدابير بناء الثقة. وعليه فإننا نتطلع إلى قيام الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في سياستها المتواصلة تجاه هذه القضية الهامة والحساسة والمتصلة بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي والعالم أجمع. ونأمل أن

الأبد في سلام ووثام واحترام متبادل. وفي هذه المناسبة التاريخية، أناشدكم العودة إلى تلك الآمال والمثل العليا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي أن انتهاز هذه المناسبة لأتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة المتزامنة مع احتفال الأمم المتحدة بعيدها الستين، آملي أن تجسد فرصة تاريخية لاستعراض وتقييم مسيرتها، وبلورة رؤية سياسية وإنمائية تعزز من قدرتنا وعملنا الجماعي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ترحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، وتعتبرها خطوة إيجابية لتحقيق أهداف إعلان الألفية في المجالات الأربعة الأساسية المعنية بالتنمية، والسلام والأمن الجماعي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الأمم المتحدة، تأمل بأن تتواصل المشاورات لاستكمال الاتفاق الدولي حول جملة القضايا التي لم يتم التوصل إلى توافق بشأنها.

وفي هذا السياق، نجدد موقفنا الداعي إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، وفقاً للتوزيع الجغرافي العادل والكفيل بإضفاء الشفافية على أساليب عمله.

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الالتزام الدولي بمبادئ القانونين الدولي والإنساني، واحترام سيادة الدول والتنوع الثقافي والمعتقدات والموروثات الحضارية لشعوبها، فضلاً عن قرارات الشرعية الدولية، وتوصيات القمم العالمية، بما فيها إعلان الألفية.

الشامل، بما فيها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

رغم التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها عالمنا، فإن البيئة الدولية ما زالت تواجه اتساعاً واضحاً في الفجوة الاقتصادية ما بين دول الجنوب والشمال. وعليه فإننا ندعو إلى مواصلة الجهود الدولية لمعالجة هذا الخلل القائم، الذي يتطلب تعزيز مشاركة الدول النامية في القرارات الاقتصادية والتجارية، والتزام الدول الصناعية بمواصلة مساعداتها المقدمة لبرامج التنمية في الدول النامية. وبما يكفل خلق مناخ اقتصادي دولي منصف وعادل تنعم فيه جميع الشعوب بمزايا التقدم والازدهار والرخاء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي عملت على تطوير برامج مساعداتها الإنسانية والمالية للبلدان النامية والمتضررة من الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية والكوارث الطبيعية، بما يتجاوز النسب المقررة من قبل مؤتمرات التنمية العالمية، عملاً بأهداف الألفية، اعتمدت سياسات وخططاً إنمائية متعددة الأوجه تتماشى مع التحولات الإنمائية والاقتصادية الدولية، بما في ذلك النهوض بالقدرات البشرية، وفتح أسواقها أمام التجارة الخارجية، وإشراك القطاع الخاص في التنمية الوطنية.

ختاماً، يحدونا الأمل أن تتوصل مداولاتنا في هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تساهم في تعزيز جهودنا المشتركة لتلبية آمال وطموحات شعوبنا في العيش في عالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام والحرية والعدالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد جان فرانسوا ندونغو، نائب وزير الدولة، وزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية في غابون.

السيد اندونغو (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن

انتخابكم، سيدي الرئيس، رئيساً لدورة الجمعية العامة هذه

تتجاوب إيران بموضوعية وشفافية مع الرغبات السلمية التي أعربت عنها دول المنطقة مراراً، والداعية إلى إزالة احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبما يساهم في خلق مناخ إيجابي في المنطقة يعزز علاقات حسن الجوار والتعاون والمصالح المشتركة بين دولها، وبما يعود بالاستقرار والفائدة على شعوبنا ودولنا.

وفي نفس السياق، فإننا نتطلع بتفاؤل كبير إلى استكمال العملية الانتقالية السياسية في العراق، ونجدد موقفنا المؤيد لجميع الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في مجال تعزيز الحوار السياسي بين أطراف الشعب العراقي وتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة إعمار المؤسسات العراقية، بما يكفل الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسيادته الإقليمية، وتحقيق الاستقرار لشعبه، وعودته إلى ممارسة دوره الطبيعي في المنطقة والعالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ترحب بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، تتطلع إلى أن يحث المجتمع الدولي إسرائيل على مواصلة استكمال انسحابها من بقية الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وإزالة الجدار العازل، وإيقاف مخططاتها وأنشطتها الاستيطانية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، إضافة إلى تعزيز الدعم للسلطة الفلسطينية ومساعدتها على إعادة بناء مؤسساتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية.

كما نطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار

والأمم المتحدة هي مركز الشرعية والسلطة المعنوية على الصعيد الدولي، وهي جزء من مثال الأقدار المشتركة للأمم العالم وشعوبه. ولذلك تكرر غابون مرة أخرى تأييدها لمبادرات تُتخذ في سبيل إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً قائماً على توافق الآراء، لأن توسيع نطاق المجلس ينبغي أن ينبثق من الحاجة إلى مبدئين هما: الطابع التمثيلي والفعالية.

وبعد أن يتم إصلاح الأمم المتحدة، يصبح بإمكانها أن تتصدى بصورة أفضل للتحديات الكثيرة التي تواجه البشرية اليوم، كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتردي البنية، والإرهاب، والصراعات المسلحة، والفقر. ووباء فيروس نقص المناعة/الإيدز، الذي يصيب الأمم الغنية والفقيرة بدون تمييز تهديد خطير للبلدان ذات الكثافة السكانية الضخمة مثل غابون. والبلدان النامية تهيئ اليوم أكثر من أي يوم مضى بالمجتمع الدولي أن يظهر تضامنا فعالا ونشطاً، بغية الحد من أسوأ آثار هذا الوباء.

وبما أن اختبارات اللقاح لم تتكامل بعد بالنجاح؛ ولما كانت التجارب العلاجية لا تزال غير كافية، يجب تركيز الجهود على الوقاية وعلى إمكان الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، وفقاً للاتفاق المعقود في سياق منظمة التجارة العالمية. وقد اتخذت غابون بالذات مبادرات مطردة، تتراوح بين حملات التوعية وتنفيذ خطط عمل، من قبيل الخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات لمكافحة الإيدز، التي تشارك فيها السيدة الأولى في غابون، السيدة إديث لوسي بونغو أوندمبا مشاركة شخصية. ونرحب بكون الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى قد أكدت من جديد التزام المجتمع الدولي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل وغيرها من الأمراض المعدية.

ومما لا شك فيه أن التحديات العالمية عديدة ومتراطة. وقد غدا تردّي البيئة من الأخطار الرئيسية التي

هو، بلا منازع، لحظة تاريخية، تقدرها غابون كل التقدير، لأن بلدكم خلف غابون في هذا المنصب. ولذا، أود أن أهنيكم بحرارة بالغة باسم وفدي، وأؤكد لكم دعم غابون طوال مدة رئاستكم. وأود أيضاً أن أعرب للأمين العام عن امتناني لما يقوم به من أعمال جُلّى، وجريئة وبلا كلل لصالح إنعاش منظومة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها. واسمحوا لي كذلك بأن أثنى ثناء مستحقاً على رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، معالي السيد جان بينغ، وزير الدولة، وزير الخارجية والتعاون والفرنكوفونية في جمهورية غابون، لإسهامه الخارق في إصلاح منظمتنا.

أن الوثيقة الهامة التي اعتمدها، الأسبوع الماضي، الاجتماع الرفيع المستوى شاهد على مجهود الإصلاح هذا. ولذلك، أرحب بكونكم قد دعوتونا إلى تركيز نقاشنا على متابعة التدابير التي اتخذها قادة العالم في الأسبوع الماضي.

واليوم، بعد ٦٠ عاماً من إنشاء الأمم المتحدة، تكون المنظمة قد صمدت أمام اختبار الزمان. وأوجه الخلل الملاحظة مؤخراً إنما تسلط الضوء على ضرورة المضي السريع قدماً بالإصلاح المؤسسي الجوهرية. وفي ذلك الصدد، يحظر ببالي تعليق لمونتسكيو أقنيسه وهو: "عندما يكون لشيء صالح مساوئ، فمن الأفضل التخلص من المساوئ لا من الشيء نفسه". وإنما يشير مؤلف "روح الشرائع" إلى أن علينا أن نميز بين المثل العليا والعمل البشري.

وعملية الإصلاح، بدلاً من أن تكون غاية بذاتها، يجب، حيثما يلزم، أن تكيّف الأمم المتحدة مع ما يلائم مقتضيات عصرنا والولايات الكثيرة المسندة إليها. وفي هذا السياق، ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً للجمعية العامة. إنها أكثر محافل المجتمع الدولي اتساقاً بطابع تمثيلي، وهي موقع متميز للتعاون والتفاوض والمشاركة في المسؤوليات.

ماذا يمكننا أن نقول عن الإرهاب، ذلك الكائن الأخطبوطي، ذلك الخطر الغامض، الذي يفلت وجوده في كل مكان من العين اليقظة ومن تدابير العقاب؟ لقد عانت بلدان صديقة مؤخراً تجارب مأسوية، وهناك بلدان أخرى تشهداها، مع الأسف، في كل يوم تقريباً. لا بد من القول إن الإرهاب في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قضى على كل شعور بالأمان.

ومن النقاط الملحوظة في الوثائق الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في الأسبوع الماضي إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة حازمة، لا لبس فيها. إنه تقدم بارز سيسهل، لا شك عندي، جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اعتماد اتفاقية شاملة، خاصة بالإرهاب الدولي، وهي مهمة يجب أن تركز عليها الدورة الستون للجمعية العامة وأن تكرر لها نفسها.

ورغبة من رئيس دولة غابون في دعم جهود المجتمع الدولي، المبذولة لاجتثاث هذه الآفة، وقّع للتو الاتفاقية الدولية للقضاء على أعمال الإرهاب النووي. "السلام في الداخل، والسلام مع الآخرين والسلام ما بين الآخرين" هو تقليد تفخر به غابون، تقليد يعكس صورة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

في مطلع الألفية الثالثة، كان كثير من البلدان الأفريقية لا يزال في قبضة عدم الاستقرار والصراعات المسلحة. وفي سبيل العثور على طريق للخروج من الدرب المسدود والسير في سبيل أفريقيا أكثر استقراراً وازدهاراً، أقام رؤساء دول وحكومات أفريقيا، آليات ضمن الاتحاد الأفريقي، كمجلس السلم والأمن، يسعى إلى إدارة الأزمات السياسية والصراعات داخل الدول. وهدف الدول الأفريقية هو أن تتزود بوسيلة تضمن أمنها الخاص. ومن الواضح أن الآليات الإقليمية لا يمكنها تولي الإدارة إلى ما لا نهاية له،

تهدد الحياة على الأرض. وعواقب تغير المناخ الذي يسببه النشاط البشري هي أصل الكوارث الطبيعية التي لم يسبق ما يماثلها حجماً. ولهذا فإن مستقبل الأجيال الصاعدة معرض للخطر. وفي هذا السياق، يجب أن نجعل من التنمية المستدامة - التي تعني في الواقع التضامن بين الأجيال - نهجاً منظمًا، بحيث تقوم على أساسه سياسات القطاع العام والقطاع الخاص كليهما.

إن مؤتمر ستوكهولم في عام ١٩٧٢ الذي أسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمر جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ كانت بالتأكيد مراحل هامة في تزايد الوعي لدى المجتمع الدولي. ولكن يمكننا، ويجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك. إن الاقتراح الفرنسي الرامي إلى إنشاء منظمة للأمم المتحدة خاصة بالبيئة، بالإضافة إلى الآليات القائمة يبدو لنا حسن التوقيت. وينبغي أن نكفل متابعة هذه الفكرة، على النحو المقترح في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى. وعلى غرار ذلك، نحن نؤيد، باتباع نهج متكامل، الإجراءات التي اتخذتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية لتعزيز البيئة والتنمية المستدامة. وقد اعتمد آخر مؤتمر قمة لرؤساء دول الفرنكوفونية، الذي عُقد في واغادوغو من ٢٦ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وثيقة بهذا المعنى معنونة "إطار استراتيجي لعشر سنوات من أجل التنوع الحيوي وحماية البيئة في جميع أنحاء المنطقة الفرنكوفونية".

ويجب أن يكون تراث البيئة المشترك موضوع تعاون دولي أكثر طموحاً وأكثر سخاء، تعاون يتوخى تقليص الثغرة بين مجموعتين من الشركاء، كثيراً ما يكون لهما توقعات متناقضة، هما البلدان المتقدمة النمو - من جهة - والبلدان النامية، من جهة ثانية.

إن غابون التي قدمت بدورها مساهمة متواضعة في العملية، تشجع بكل تواضع الزعماء الجدد على إظهار بعد النظر السياسي والتسامح بغية تحقيق السلام الدائم. إن قرار إنشاء لجنة لبناء السلام سوف يساعد بلا شك على تعزيز آلية الأمم المتحدة لبناء السلام.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، لا أكاد أحتاج إلى التذكير بأن الديون تمثل عائقا لبلداننا. فنحن في حقيقة الأمر نخصص ثلث مواردنا المالية لنفقات خدمة الدين. وبالتالي، فإننا نلقت انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الحالة المحددة المتصلة بديون البلدان المتوسطة الدخل كغابون.

وفي الواقع، إن غابون هي البلد الوحيد في أفريقيا جنوب الصحراء الذي ظل مصنفا كبلد متوسط الدخل على مستوى رفيع، وبالتالي غير مؤهل لمبادرة الديون المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك على الرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية منذ عقد. إن الارتفاع الحاد الحالي في أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي لميزانية الدولة، يغذي الوهم بشأن توفر فائض مالي ولا يساعدنا في الواقع في مجال تمويل التنمية، لأن أرباح النفط تذهب في الأساس إلى نفقات خدمة الدين.

وصحيح أن بلدان مجموعة الثماني وغيرها من البلدان المانحة اعتمدت التزامات هامة في قمة غلين إيجلز في المملكة المتحدة، التي أقرت إعلان لندن المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وغابون، من ناحيتها، تود أن ترى ترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال من أجل تحسين احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يلتزم بها بلدي بشكل خاص.

وأرحب كذلك بحقيقة أن وثيقة القمة سلّمت بالحاجة العاجلة إلى مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المتفق بشأنها على المستوى الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

بدون اتفاقات ثنائية وتعاون متعدد الأطراف وغير ذلك من التحالفات. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بالثناء على ما قامت به الأمم المتحدة من دور فاعل في صون السلم في أفريقيا، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار والسودان.

ونلاحظ مع الارتياح أيضا استعداد منظمة حلف شمال الأطلسي لقبول دعوة الاتحاد الأفريقي غير المسبوق، التي وجهها رئيس اللجنة، السيد ألفا عمر كوناري.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على الدور الذي أدته غابون في كل عمليات السلام تلك، التي أدت إلى تحسن تدريجي في الحالة الأمنية في القارة. وما زال رئيس جمهورية غابون، الحاج عمر بونغو أونديمبا، منخرطا تماما مع أقرانه الأفارقة، في حل الأزمات الأفريقية، ومقدما باستمرار مساعي الحميدة وخدمات الوساطة كلما طلب إليه ذلك.

وفي ضوء الحالة الراهنة في السودان، وفي أعقاب مأساة مصرع نائب الرئيس، جون قرنق، يجب على المجتمع الدولي ككل أن يضمن استمرار اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كشرط ضروري لإحلال وبناء السلام. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام التزاماتها من أجل أن تتوصل عملية السلام الجارية إلى نتائجها.

وفيما يتعلق بوسط أفريقيا، فإننا نرحب بالهدوء النسبي في البلدان التي كانت حتى فترة قريبة تتعرض للأزمات، وخاصة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود هنا أن أرحب باستكمال العملية الانتخابية في بوروندي، وأن أقدم بالشكر إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا على إسهاماتها في العملية الانتخابية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكلل أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الستين بالنجاح، لكي تتمكن من العمل معاً من أجل تحقيق مجتمع للشعوب والأمم التي تعيش في ظل السلام والأمن والاستقرار. وأرجو من الله أن يلهمنا في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الإشادة بالمتكلمين على انضباطهم والتزامهم بالوقت المحدد للإدلاء بالبيانات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.